6

ما لا واحدَ لهُ منْ لفظِهِ في العَرَبيّة من المُثنَّيَات (دراسة لُغويّة وصفيّة تحليليّة)

د. علي قائد عبده سنان
أستاذ النحو والصرف المُشارِك كلية التربية المحويت ،جامعة صنعاء
قسم اللغة العربية -كلية التربية بالمحويت

ملخص البحث

هذا البحثُ يتناولُ ظاهرةً لُغويّة قلّمَا يُنتبَهُ إليها، وهي(ما لا واحد له من لفظه في العربيّة)، وقدْ جَعَلْتُهُ مُحَدّدًا ببابِ المُثَنّى؛ لكثرَةِ المَادّةِ العِلْمِيّة مِنْ جهةٍ، ولتجنُّبِ التّطْوِيلِ الذي لا يَسْمَحُ بِهِ المَقامُ مِنْ جهةٍ أُخْرَى.

وحاولتُ دراسةَ الموضوع دراسةً لغوية وصفّيةً تحليليّة شاملةً لثلاثة مستوياتٍ:النّحويّ، والصّرفيّ، والدلاليّ، ولكنْ لَمْ يُفصَلْ بين هذه المستويات اللُّغويّة الثلاثة في مباحثَ مُستقلةٍ؛ بسببِ طبيعة البحثِ في مُفرداتِهِ المُختلفةِ.

وقد قسّمتُ البحث إلى مطالب ستة: المطلب الأوّل: حدُّ المُثنَّى. والمطلب الثاني: ألفاظ مُثناة ومفرداها مختلفان لفظًا ومعنًى. والمطلب الثالث: ألفاظ مُثنّاة ومفرداها متفقانِ لفظًا مُختلفانِ معنًى. والمطلب الرابع: ألفاظ مُثنّاة ولا مُفردَ لها من لفظها. والمطلب الخامس: مصادر مُثناة ولم يُستعمل لها مصدرٌ مُفردٌ. والمطلب السادس: ألفاظ سماعيّة مُلحقة بالمُثنَّى ولم يُستعمل لها مُفرد.

وخُتِم البحث بخلاصةٍ فيها أهم النتائج التي توصّل إليها الباحثُ، يليها توصية، وفي الأخير قائمة بالمصادر والمراجع.

ومن الله التوفيق والسداد،،،

المُقدِّمَة:

الحمدُ لله ربّ العالمِينَ، الواحدُ الأحدُ الفردُ الصّمدُ، والصّلاةُ والسّلامُ على نبيّه مُحمّدٍ، أفصح مَنْ نطقَ بالضّادِ، وعلى آلهِ وصحبهِ، ومَنْ تَبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمّا بعدُ:

فَاللُّغةُ العربيّةُ لغةُ البيانِ، لُغَةُ القُرآن الكريمِ المُنْزَلِ بلسانٍ عربيٍّ مُبين، مَعينُها لا ينضبُ، دُرَرُها وكنوزُها لا تَنفَدُ، ولا يكتَشِفُها ويسبُرُ غَورَها سِوَى الغوّاصين من العُلماء والباحثينَ، وهي بحقٍّ بحرٌ يَقولُ لنا:

أنا البَحْرُ في أحشائِهِ الدُّرُّ كامِنٌ فهلْ سألُوا الغوّاصَ عن صَدَفاتي؟!

وهِي لُغةٌ تكثُرُ ظوَاهرُها، وتَتعدّدُ أساليبُها، فتأخُذُ ألألبابَ، وتستولي على الأفئدةِ والأفْهام، بسحرِ بيانِها وروعة فصاحتها، في ألفاظِها وتراكيبِها ذاتِ الدّلالاتِ العَميقةِ في السياقات المُختلِفة في النّصِّ القرآني، أو الشِّعري، أو في كلامِ الفُصحاء منْ أبنائها.

ومِنْ ظواهرِ العربيّةِ الإعرابُ، والتّثنيةُ، والتخْفِيفُ، والحذفُ، والتّعْوِيضُ، والإدغامُ، والإعلالُ، وعدمُ الفَصلِ بين المُتضامَّينِ أو المتلازمينِ كالمُضاف والمُضاف إليهِ، أو العاطف والمعطوف، أو الموصول وصِلتهُ، وغيرها من الظواهرِ المُنضبطة وفقَ قوانينَ وقواعدَ مُطّرِدَةٍ، وهذه الظواهرُ هي الأكثرُ شيوعًا، وعليها القياسُ؛ لِيسهُلَ الانضباطُ بقواعد العربيّة في الكلامِ نُطْقًا وكِتابةً.

وهُناكَ من الظواهرِ اللُّغويّة ما يَرِدُ مُخالفًا للأصلِ والقياسِ؛ لأنّها لا تَنضبطُ بقوانينَ وقواعدَ مُحدّدةٍ، وهذه الظواهرُ قليلةٌ ونادرةٌ، ومنها في العربيّةِ ظاهرةُ الفصلِ بين المُتلازمينِ، وظاهرةُ عدم الإفراد من لفظِ المُثنّى أو الجمعِ؛ إذْ لا يكونُ لِلفظِ المُثنّى أو الجمعِ مُفرَدٌ من لفظِهِ.

ولا ريبَ أنّ جميعَ الظواهرِ اللُّغويّةِ قياسيّةً أوْ غيرَ قياسيّةٍ ظواهرُ تحوي في ثناياها كثيرًا من الأسرارِ والكُنوزِ، فَتُثيرُ انتباهَ الباحِثينَ والمُهتَمِّينَ باللغة، وتَدفعُهمْ إلى مزيدٍ من الدراسةِ والبحثِ؛ لِيزدادُوا قُربًا منها ومعرفةً بها، ويَستطلعُوا بعضَ سِماتها وخصائصها، ويَكشِفُوا جانِبًا من أسرارِها، في هذه الظاهرةِ أوْ تِلكَ.

و هذا البحثُ جاءَ مُنفرِدًا بدراسةِ (ما لا واحدَ له مِنْ لفْظِهِ في العَربيّةِ من المثنيات) بعدَ مراجعةٍ وبحثٍ وتقصٍّ؛ إذْ لمْ أقفْ على دراسةٍ شاملةٍ شافيةٍ قديمةٍ أو حديثةٍ في هذا الباب، وما وقفتُ عليه كانَتْ إشاراتٍ متناثرةً في كُتب النحو واللُّغةِ، وهي غيرُ كافيةٍ ولا شافيةٍ، ولا شامِلةٍ؛ ولذا عقدتُ العزمَ على دراسةِ هذا الموضوع بكُلِّ تفاصيله وجزئياته المختلفة في إطار حدود البحث المشار إليها.

وكانت أهمُّ مَقاصِدُ هذا البحث وأهْدافُهُ ما يأتي:

1 - المُساهمة في الكشفِ عن بعض كُنوزِ العربيّة وأسرارها في ظاهرة(ما لا واحِدَ له من لفظِهِ).

2 - الكَشف عمَّا يتّصِلُ بالألفاظِ المُثنّاة التي لا واحِد لها من لفظها في الجوانبِ النحويّة والصرفيّة والدلاليّة.

3 - بيان أثرِ لُغاتِ العربِ ولهجاتها في هذه الظاهرة.

4 - لَمّ شتاتِ كثيرٍ من الجزئياتِ في الأحكامِ والخصائصِ والقواعدِ ذات الصلة بهذه الظاهرة، وضمّها في بوتقة هذا البحثِ خدمةً للمُهتمينَ بالعربية من الباحثين والدارسين.

وكانَ أبو القاسمِ الزجاجيُّ(ت340ه) من علماء العربيّة الذين سجّلوا إشاراتٍ جيّدةً في هذه الظاهرةِ في كتابَيه: الأخبار والأمالي، وأشارَ غيرُهُ من النحويينَ واللُّغويينَ إشاراتٍ مُتفرِّقةً إلى ما يَرِدُ من الألفاظِ مُثنّاةً أو مجموعَةً، ولَمْ يُستعملْ لها واحدٌ من لفظها، ومن النّحْويينَ مَنْ أشارَ إلى أحكامِ بعضِ هذه الألفاظِ في جانبِ الإعراب، أو جانِب الصرفِ من حيثُ الوزنُ، أو الاشتقاقُ، أو التصغيرُ، أو النّسَبُ أو غيرها، وهي إشاراتٌ متناثِرةٌ مُتفرِّقةٌ أيضًا، وهُناكَ مِن عُلماءِ اللُّغةِ مَن اكتَفَى بذكرِ عَددٍ مِن الألفاظِ التي معناها الجمعُ، ولا واحِدَ لها من لفظها، ومن هؤلاءِ الثعالبي في كتابيه: فقه اللُّغة وسرّ العربيّة، والصّاحبي في فقه اللُّغة، والسُّيوطي في كتابه: المُزهِر في علوم اللُّغة والأدب.

وفي هذا البحثِ اكتُفيَ بدراسة ما لا واحد له من لفظه في باب المثنى بسببِ غَزارةِ المادّةِ العلميّةِ في الموضُوعِ من جهةٍ، وبسببِ ضَيْقِ المساحَةِ المسمُوحِ بها في أكثرِ مجلاتِ النشرِ العِلميّةِ من جهةٍ أخرى.

وجاءَ هذا البحثُ يَدْرُسُ هذه الظاهرةَ - في باب المثنى - دراسةً لُغويّةً وصفيّةً مؤصّلةً مُوثّقةً في كثيرٍ من الخصائص والقواعِدِ والأحكام؛ لأنّ الكلمة الواحدة ونظائِرها، ممّا لا واحدَ لهُ من لفظِهِ، قد يكونُ لها أحكامٌ كثيرةٌ مُتناثِرةٌ في كُتبِ النحوِ والصّرفِ واللُّغةِ، ومن هذه الأحكام ما يحتاجُ إلى تدقيقٍ وتحقيقٍ، واستدلالٍ بأدلّةٍ تَعضُدُهُ وتَقوِّيه، من القرآنِ الكريمِ، أو الحديثِ الشريفِ، أو من كلامِ العربِ الموثوقِ بهم في عصورِ الاحتجاجِ شعرًا ونثرًا، والوصولُ إلى هذه الأمورِ ليس بالأمرِ الهيّنِ، ولا سبيلَ للباحثِ إلى معرفتِها، والكشفِ عنها سِوَى سبيلِ الصّبْرِ والأناةِ عندَ الرُّجوعِ إلى الكتبِ المُعتمدةِ في النحوِ والصّرفِ واللُّغةِ والأدبِ بما في ذلك دواوينُ الشُّعراء، والتّوغُّلِ في صَفحاتِها وسُطورِها بَحثًا عمّا له علاقةٌ بهذهِ الظاهرةِ.

وقد جاءَ هذا البحثُ مُقسَّمًا إلى مطالبَ سِتّةٍ:

المطلب الأوّل: حدُّ المُثنَّى.

المطلب الثاني: ألفاظ مُثنّاة ومفرداها مختلفان لفظًا ومعنًى.

المطلب الثالث: ألفاظ مُثنّاة ومفرداها متفقانِ لفظًا مُختلفانِ معنًى.

المطلب الرابع: ألفاظ مُثنّاة ولا مُفردَ لها من لفظها.

المطلب الخامس: مصادر مُثناة ولم يُستعمل لها مصدرٌ مُفردٌ.

المطلب السادس: ألفاظ سماعيّة مُلحقة بالمُثنَّى ولم يُستعمل لها مُفرد.

المطلب الأوّل
حدُّ المُثنَّى

المُثنَّى: «مَا دَلّ على اثنين أو اثنَتَين بزيادةٍ في آخرِهِ صالِحًا للتّجريدِ وعطفِ مِثْلِهِ عليه، دونَ اختلافِ معنى» (1).

هذا الأصلُ في المثنَّى، فيكونُ مُفردَاهُ مُتَّفِقَين في اللّفظِ والمعنَى بزيادةِ ألفٍ في آخرِهِ رفعًا، وبزيادةِ ياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرًّا ونصبًا، تليهما نونٌ مَكْسُورَةٌ إذا لمْ يكن المُثنَّى مُضافًا، نحو: رَجُلانِ، ومُعَلِّمان، وجَبَلان، وشَجَرَتَانِ؛ لأن لكلِّ مُثنّى من هذه الألفاظ مُفرَدٌ مُتَّفِقٌ مع مثلِهِ في اللَّفظِ والمعْنَى، لأنّ الأصلَ في التثنيةِ العطفُ، ثُمَّ استُغْنِيَ باللفظِ الواحدِ عن اللفظِ الآخرِ مع زيادةٍ تلحقُهُ، ولذا فكلُّ مُثنًّى حقيقيٍّ يجبُ أنْ يكونَ صالحًا للتّجريدِ، وعطْفَ مِثلِ مُفردِه عليه، فرَجُلانِ مُثنّى، ومُفرداهُ

(1) شرح الحدود النحوية52 -53.

رجُل ورجُل، ومُعلِّمانِ مُثنّى، ومُفردَاهُ مُعَلِّم ومُعَلِّم، وَجَبَلانِ مُثنًّى، ومُفردَاهُ جَبَل وجَبَل، وشَجَرَتانِ مُثنًّى، ومُفرداهُ شَجَرَة وشَجَرَة، وهكَذا يكونُ المُثنّى الحقيقيِّ.

وكلُّ اسمٍ لا ينْطبقُ عليهِ حدُّ المُثنَّى لا يُعَدُّ مُثنّى، وإنْ شاركَ المُثنّى في الدلالةِ على الاثنينِ أو الاثنتينِ، فكلمة(شَفْع) مَثلاً تدلُّ على الاثنينِ أو الاثنتينِ دلالةً وضعيّة؛ لأنها لمْ تكنْ في أصلها لفظًا مُفردًا، ثُمّ لحقته زيادةٌ لتجعلَهُ مُثنّى، بلْ جاءتْ هكذا من دونِ زيادةٍ، فهي ليستْ مُثنّى؛ لِخُلوِّها من قُيودِ حدِّ المُثنّى، وكذا لا يُعَدُّ الاسمُ مُثنّى، وإنْ شاركَ المُثنّى في الإعراب بالحُروف(1)، كما سنرى في نحو: اثنانِ واثنتانِ، وكِلا وكِلتا.

ولا خلافَ بينَ النُّحاةِ في تثنيةِ ما اتّفقَ مُفردَاهُ في اللّفظِ والمعنَى غيرَ أنّ ابنَ مالكٍ (2)لا يَشترطُ في التثنيةِ اتفاقَ المُفردينِ في اللّفظِ والمعنى، وهما عنده يكونانِ مُتفقينِ في اللّفظِ غالبًا؛ لوُرود ألفاظٍ مُثنّاة، ومُفردا كُلٍّ منها مُختلفانِ في اللّفظِ والمعنَى، كما سيتّضحُ بُعيد قليل.

المطلب الثاني:

ألفاظٌ مُثناةٌ ومفرداها مختلفانِ لفظًا ومعنًى

وَرَدَ عنِ العربِ ألفاظٌ مُثنّاةٌ، ومُفْرَدَاها مُخْتَلِفَانِ في اللّفظِ والمعنَى، وهذا يأتي في العربيّة من باب التغليب في الاسمينِ المُتصاحِبينِ أو المُتشابهين غالِبًا حيثُ يُغلّبُ أحدُهما ثُمَّ يُسمَّيانِ باسمِه معًا لِخِفّته؛ لأنّ المُرادَ بالتغليبِ التخفيفُ، فيُختارُ الأبلغُ في الخِفّةِ، أو لشُهرتِهِ، أو لأنّه مُذكّرٌ والآخرُ مؤنّثٌ، وهُنا يكونُ أحَدُ المُفرَدينِ ليسَ من لفْظِ المُثنَّى المذكُورِ.

وممّا وردَ من ذلكَ لخفّة أحدِ الاسمينِ، قولُهم: الحَسَنانِ(3)في الحَسَنِ والحُسين ابنَي علي بن أبي طالب - رضي اللهُ عنهم - والبَصْرتانِ في الكُوْفَة والبَصْرَة، والعِشاءانِ في المغربِ والعِشاءِ، والعُمَرَانِ في أبي بكْرٍ وعُمرَ رضي اللهُ عنهما، قال الفرزدق في مدحِ هشام بن عبد الملك(4):

فَجَاءَ بِسُنّةِ العُمَرَينِ، فيها شِفاءٌ لِلصُّدورِ منَ السَّقام

وقال الخوارجُ من أهلِ موقعةِ الجَمَلِ لعلي بن أبي طالب - رضي اللهُ عنه - : « أَعْطِنا سُنّةَ العُمَرينِ »(5).

وممّا وردَ من ذلك؛ لأنّ أحدَ الاسمينِ أشهرُ مِنْ صاحبه، قولُهم: الحِنْتِفانِ في الحِنْتِفِ وأخيه سَيْفٍ، وهما ابنَا أوسِ بن حِمْيرِ بن رِياحِ بن يَرْبُوعٍ، والزّهْدَمَانِ في زَهْدَمَ وقَيْسٍ، وهُما ابنا حَزْنِ بن وَهْبِ بن عُوَيْرٍ، وفيهما يقول قيس بن زُهير(6):

جَزَاني الزّهدَمانِ جَزَاءَ سَوءٍ وكُنْتُ المَرْءَ أُجْزَى بالكَرَامَةْ

([1]) يُنظر: ظاهرة التثنية في العربيّة، ضمن(دراسات في اللغة والنحو)71.

([2]) يُنظَر: التسهيل12، وشرحه62/1.

([3]) يُنظر مِثلُ هذا وما سيتلوه من أسماء من هذا النوع، في: إصلاح المنطق401 -402، والحروف لابن السكيت، ضمن (ثلاثة كتب في الحروف)103 -107، والغريب المصنّف 428/2 -430، وسِفر السعادة 758/2، والتذييل والتكميل 227/1 -229، والمُزهر168/2 -169.

([4]) ديوانه545.

([5]) الكامل187/1. وفي مجاز القرآن173/2: وقيل لعلي بن أبي طالب: تسلك فينا سُنّة العُمَرين، وفي إصلاح المنطق402: وقيل لعثمان رحمه الله: تَسْلُك سيرةَ العُمَرَيْنِ. ويُنظر: الحروف لابن السكيت، ضمن(ثلاثة كتب في الحروف) 106.

([6]) البيت له في إصلاح المنطق400، والحروف لابن السكيت، ضمن(ثلاثة كتب في الحروف)103، وأدب المجالسة98، والأغاني156/11.

وقال أبو عُبيدة(1): هُمَا زَهْدَمُ وكَرْدَمُ العَبْسِيّانِ. والعَمْرانِ في عَمْرِو بن حَارِثةَ وزيدِ بن عَمْرٍو، والأحْوَصَانِ في الأَحْوَصِ بن جعفرٍ وعَمْرٍو بن الأحْوَصِ، وقيل: والأحْوَصَانِ في الأَحْوَصِ بن جعفرٍ وابنه عمرُو ابن الأحوص، والخُبَيْبَانِ في عبدِ الله بن الزّبير وأخيهِ مُصْعَبٍ، وكان عبدالله بن الزّبير يُكنّى بأبي خُبيب، والمُصْعَبانِ في مُصْعَبِ بن الزُّبير وابنِهِ.

وممّا وردَ من ذلك؛ لأنّ أحدَ الاسمينِ أشهرُ مِنْ صاحبهِ في صِفتِهِ، نحو: الأبيضانِ في الخبزِ والماءِ، والأسْوَدَانِ(2) في الماءِ والتمْرِ، وعليه حديثُ عائشة - رضي الله عنها -: « لَقدْ رأيْتنا مع رسولِ اللهِ، وما لنا طعامٌ إلاّ الأسودانِ » (3). تعني: التّمرَ والماءَ. والأسودُ هو التمرُ دونَ الماءِ، وهو الغالبُ على تمرِ المدينة، فأضيفَ الماءُ إليه ونُعِتا جميعًا بنعتٍ واحدٍ إتْبَاعًا.

وقيل: الأسْوَدانِ هُما اللّيْلُ والحَرّة، والحَرّة هي الأرضُ ذاتُ الحِجارة السُّود، وعليه ما رُويَ أنّ أعرابيًّا نَزلَ على آخر، فقال له: ما عندنا إلاّ الأسودانِ، فقال له النازِلُ: خيرٌ كثيرٌ، فقال: أظُنُّك تعني الماءَ والتمرَ؟، فقال: وما هُما؟ فقال: إنّهُما اللّيلُ والحَرّة (4).

وممّا وردَ من ذلك؛ لأنّ أحدَ الاسمينِ مُذكّرٌ والآخر مؤنّثٌ، فيُختارُ المُذكّرُ، قولهم: القَمَرانِ في الشّمْسِ والقَمَرِ، قال الفرزدق(5):

أَخَذْنَا بآفاقِ السّماءِ عَلَيْكُمُ لنَا قَمَرَاها والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

والعَجّاجانِ في العَجّاجِ وابْنِهِ رُؤْبةَ، والأَبَوَانِ في الأَبِ والأمِّ، نحو قوله ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلودٍ إلاّ يُولَدُ على الفِطْرَةِ فأبَواهُ يُهوِّدانهِ أو يُنصِّرانهِ أو يُمجِّسانِه» (6)، وقول أحدِهم(7):

عَجِبتُ لِمَوْلودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لمْ يلْدَهُ أبوانِ

والأَبَوَانِ في الأَبِ والخَالَةِ، ومنه قوله تعالى: (ورَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى العَرْشِ)[يوسف:100]أي: يُوسُفُ عليه السلامَ رَفَعَ أباهُ وخالَتَه على العرْشِ؛ وأمّا أمُّه فكانتْ قدْ ماتَتْ.

وممّا وردَ من ذلك؛ لأنّ أحدَ الاسمينِ مُذكّرٌ في اللفظِ مؤنّثٌ في المعنى، والآخرَ مؤنّثٌ في اللّفظِ والمعنَى، فيُختار الأوّل، قولُهم: الأُمّان في الأمِّ والجدَّةِ، نحو قول الراجز(8):

نَحْنُ ضَرَبْنَا خالِدًا في هَامَتِهْ حتَّى غدَا يَغْثُرُ في حِمالتِهْ

يا ويحَ أُمّيهِ وَوَيْحَ خَالَتِهْ

(1) ينظر: مجاز القرآن173/2.

(2) ينظر: أدب الكاتب42.

(3) الحديث في غريب الحديث لابن سلام318/4، والنهاية في غريب الحديث والأثر(سود) 1044/2، والحديث بلفظٍ آخر في صحيح البخاري907/2، رقم(2428)، و2372/5، رقم(6094)،وصحيح مسلم2282/4، رقم(2972).

(4) يُنظر: أدب الكاتب42.

(5) ديوانه 307، وطبقات فحول الشعراء180/1، وسفر السعادة758/2، والحماسة المغربيّة632/1.

(6) الحديث في صحيح البخاري456/1 رقم1292، وصحيح مسلم2049/4 رقم2658.

(7) البيت لرجل من أزد السَّراة في: الكتاب115/4، والأصول364/1، وخزانة الأدب381/2، وبلا نسبة في: الكامل1094/3، والتكملة173، والمُفصّل369(العجز فقط).

(8) الرجز بلا نسبة في التذييل والتكميل228/1.

وهـذه الألفـاظُ المُثنّـاةُ وأشـباهُها، قـد اختلـفَ مُفردَاهـا لفظًـا ومعنًـى، فأحـدُهُما جـاءتْ التّثنيـةُ علـى لفظِـهِ أو لفـظِ صِفتِه، والآخرُ أُلْحِقَ به في التّثنيةِ، وهو ليسَ من لفظِهِ. وهذا إنّما يأتي في العربيّة - كما سبقَ - من بابِ التغليبِ، وهو قليلُ الورودِ، فيوقَفُ فيه على السّماع، وما جاءَ منه يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليهِ، وليس ثَمّتَ مَنْ يُجيزُهُ قياسًا.

وهذه الألفاظُ وأشباهُها أيضًا لا تُعدُّ مُثنًّى حقيقيًّا؛ لعدمِ صَلاحيّةِ اللفظِ المُثنّى منها للتجريد، وعطفِ مثله عليه لفظًا ومعنًى، وإنّما يصلحُ للتّجريدِ وعطفِ مُباينِهِ ومُخالفه عليهِ؛ ولذا فَهذهِ الألفاظُ لا تُعرَبُ مثنًّى حَقيقةً، بل تكونُ مُلحقةً بهِ في الإعرابِ، فنقولُ مَثلاً: كانَ العجّاجانِ راجِزَينِ مَشْهُورَيْنِ، وإنّ العجّاجَيْنِ راجزانِ مشهُوران، ولِلعجّاجَيْنِ رجزٌ كثيرٌ. فـ(العجّاجانِ) في الجملة الأولى: اسم كان مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الألفُ؛ لأنّه ملحقٌ بالمثنّى، و(العجّاجين) في الجملة الثانية: اسم إنّ منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ الياءُ؛ لأنّه ملحقٌ بالمثنّى، و(العجّاجينِ) في الجملة الثالثة: مجرورٌ باللاّمِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأنّه ملحقٌ بالمُثنّى.

المطلب الثالث:

ألفاظٌ مُثنّاةٌ ومفرداها متفقانِ لفظًا مُختلفانِ معنًى

قد يَرِدُ اللّفظُ مُثنًّى، ومُفْرَدَاهُ مُتّفِقانِ لفظًا مُختلِفانِ معنًى، ويأتي هذا كثيرًا في الألفاظِ المُشتركة باعتبار معانيها المُختلفة، كـ(العينينِ)للعُضْوِ الباصِرِ، والعينِ الجارية، وهي مَنبعُ الماءِ، وكـ(اليدينِ) لليدِ الجارحة والنِّعْمَةِ.

وقد اختلفَ النحويُّونَ في هذا، فأكثرُهم يَمنعُهُ، وعليهِ نُحاةُ الأنْدلُس(1)، وتردّدَ فيه ابنُ الحاجبِ فمنعه مرّةً (2)؛ لأنّه لمْ يوجدْ مثلُهُ في كلامِهم مع الاستقراءِ، وجوّزه مرّة أُخرَى على الشُّذوذِ(3)؛ لأنّ التثنيةَ كالجمعِ المُصَحَّحِ في علامتِها، زادتْ لتدلَّ على مُنْضَمٍّ إلى مدلولِ اللَّفظِ المُثنًّى، فكما أنّ الجمع المُصحّحَ لا يكونُ إلاّ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، كذلك التثنيةُ.

وأجَازه ابنُ الأنباري(4)، والجزُولي، وعلمُ الدين الأندلسي(5)، وصحّحه ابنُ مالك(6)؛ لأنّ الأصلَ في التثنية والجمعِ هو العطفُ، وهو في القبيلينِ جائزٌ، والعُدُولُ عنه اختِصَارٌ، وقد أُوثِرَ استعمالُهُ في أحدِهِمَا، فالقياسُ جَوَازُهُ في الآخرِ، وإنْ خيفَ لَبْسٌ أُزيلَ بعدَ العُدولِ عن العطفِ بما أُزيلَ قبله.

واحتجَّ المُجيزونَ بالسّماعِ عن العربِ، ومنه قولهم(7): القَلَمُ أحدُ اللِّسانين، وقِلّةُ العيالِ أحدُ اليسارَين، وتَعْجيلُ اليأسِ أَحَدُ الظّفَرَيْنِ، والخالُ أحدُ الأبَوَيْنِ، والغُرْبَةُ أَحَدُ الشَّتاتَيْنِ، والحِمِيةُ أَحَدُ المَوْتَيْنِ. وقول أحدِهم(8):

كَمْ لَيْثٍ اعتنَّ لِي ذَا أشبُلٍ غَرِثَتْ فكأنّني أعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إقْدَامَا

وقولُ آخَرَ (1):

---

(1) يُنظر مثلاً: شرح المُقدّمة الجزوليّة للشلوبين297/1، والبسيط لابن أبي الربيع246/1، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح269/2، وشرح الجمل لابن عُصفور136/1، والتذييل والتكميل231/1.

(2) يُنظر: شرح المقدّمة الكافية811/3.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل506/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل63/1، والتذييل والتكميل229/1.

(5) ينظر رأيهما في: شرح الكافية للرضي(القسم الثاني) 632/1.

(6) يُنظر: شرح التسهيل62/1.

(7) يُنظر: عيون الأخبار لابن قُتيبة107/1، وشرح التسهيل63/1.

(8) البيت لبعض الطائيين في: التذييل والتكميل230/1، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل63/1، وشفاء العليل197/1. واعتنّ لي: ظَهرَ أمامي واعترضَ، وغرِثَتْ: جاعتْ.

يدَاكَ كفّتْ إحداهُما كُلَّ بَائِسٍ وأُخراهُما كفّتْ أذَى كُلِّ مُعْتَدِي

أرادَ: يَدَ النِّعْمَةِ ويدَ الجَارِحَةِ، فالنِّعْمَةُ كفّتْ كُلَّ بائسٍ، والجارحةُ كفّتْ أذَى كُلِّ مُعْتدي.

والراجحُ لدى الباحث في تثنية ما كانَ لفظاه متّفقين لفْظًا مختلِفين معنًى هو عدمُ الجوازِ قياسًا، وما وردَ من سماعٍ في ذلكَ فهو قليلٌ، وهو واردٌ من بابِ المُشتركِ اللّفظي، أو المَجَاز لا على جهة الحقيقةِ، ولا يجوزُ القياس عليهِ؛ لأنّ القواعدَ لا تُبْنى إلاّ على جُملةٍ من الجُزئيّاتِ المُستقْرأةِ المُطّردةِ حتى يغلبَ على الظنِّ أنّ ذلك قانونٌ كُلِّيٌّ تُبنَى على مِثْلِهِ القواعِدُ. وهذا ما أكّده أبو حيّان(2).

وذهبَ ابنُ عصفور(3)إلى جواز تثنية اللّفظينِ المُتّفِقينِ لفظًا المُختلِفينِ معنًى بشرطِ أنْ يكونا مُتّفقينِ في المعنى الموجبِ للتّسْميةِ فيهما، كما في قولِهم: الأحْمرَانِ في الذّهَبِ والزّعْفَرَان، وقيل: هُما الأصفرانِ، سُمِّي كلُّ واحدٍ بذلك لِحُمْرَتِهِ أو صُفرتِهِ، والأطْيَبَانِ في الأكْلِ والنِّكاحِ، وقيل: هُما الشّبابُ والنّكاحُ، لمّا سُمّي كلُّ واحدٍ بذلك لطِيبتِهِ. وكذا المبدآنِ في مبدأ الحائطِ، وهو أساسُه، ومبدأ الخطِّ مثلاً، وهو النُّقطةُ، والأصْغَرَان في القلبِ واللّسانِ، والأصْرَمَانِ في الذئبِ والغُرابِ؛ لأنّهما انْصَرَما من الناسِ، والخَافِقان في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ؛ لأنّ اللّيلَ والنّهَارَ يَخْفِقَان فيهما، والأبيضان في الشّحْمِ والشّبَابِ(4). ومثلُ ذلك الجَوْنَان في عَمْرٍو ومُعاويةَ ابنَي شُرحبيل بن عَمرٍو بن الجَوْن(5). وذَكَرَ المُبرِّد(6)أنّ الجَونينِ هُما معاويةُ وحَسّانُ ابنا الجَوْنِ الكِنْدِيّانِ، وإيّاهما عنَى جريرٌ – يُخاطب الفرزدقَ - بقوله(7):

ولَمْ تَشْهَدِ الجَوْنَيْنِ وَالشِّعْبَ ذا الصّفا وَشَدّاتِ قيْسٍ يومَ دير الجَمَاجِمِ

ويُطلَقُ الجَوْنانِ على الأبيضِ والأسودِ، فكُلٌّ منهما جَوْنٌ، وهذا من الأضدادِ في الدلالةِ.

والأمرّانِ في الفقْرِ والعُري، وقيل: هما الفقْرُ والهَرَمُ، والأجْوَفانِ في البطنِ والفرْجِ، والبَرْدانِ في الغِنى والعافية، وقيل: بَرْدُ العينِ وبَردُ العافية، ومنه قولُ أعرابي(8): جنّبكَ اللهُ الأمرّينِ، وكَفَاكَ شرَّ الأجْوَفَينِ، وأذاقَكَ البَردينِ. والبَرْدَان أيضًا: الظِّلُّ والفَيْءُ. ويُقال لهما: الأبْرَدَانِ أيضًا، سُمِّيا بذلكَ لِبَرْدِهما، قال الشّمّاخ بن ضِرار(9):

إذا الأرْطَى تَوَسّدَ أبْرَدَيْهِ خُدُودُ جَوَازِئٍ بالرّمْلِ عِينِ

وقيل: البَرْدَان والأبْرَدان: العَصْرَان، وهما الغَدَاة والعَشي، وقيل: ظِلاّهما، وهما الرِّدْفانِ، والصّرْعَانِ، والقرْنَانِ(10). والجَدِيدَان(11) في اللّيلِ والنّهارِ، سُمّيا بذلك لأنّهما لا يَبْلَيَانِ أبدًا، ويُطلقُ عليهما الأجدّانِ والدّائبانِ والفَتَيانِ والرِّدْفانِ

(1) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل63/1، والتذييل والتكميل230/1.

(2) ينظر: التذييل والتكميل234/1.

(3) ينظر: شرح الجمل له 135/1 - 136، والمقرّب393، والتعليقة على المُقرّب589 -590.

(4) تُنظر هذه الأقوال وأشباهها في أدب الكاتب41 -42، وإصلاح المنطق 396، وأدب المجالسة97.

(5) لسان العرب:جون .

(6) ينظر: الكامل296/1.

(7) شرح ديوانه 563، والكامل295/1 -296، ويُروى: ألمْ تشهدِ الجَوْنينِ والشِّعبَ والغضَى.

(8) قوله في: البيان والتبيين516، والأمالي للقالي70/2، وشرح التسهيل70/1، والمزهر114/1.

(9) ديوانه 331، وأدب الكاتب42، والبيان والتبيين337/1، ولسان العرب: جزأ، برد. والجوازئ: الظباء. وبقر الوحش سميّت جوازئ، لأنّها اجتزأت بأكل النبت الأخضر عن الماء، أي: اكتفت به واستغنت عن شرب الماء.

(10) ينظر: الغريب المصنّف428/2، وأدب الكاتب42، ولسان العرب: برد.

(11) ينظر: أساس البلاغة، ولسان العرب، وتاج العروس: جدد.

والمَلَوَانِ، يُقالُ: لا أفعلُ ذلكَ ما اختلفَ الأجَدَّانِ والجَدِيدَانِ، ولا أفعلُ ما كرَّ الجدِيدانِ، ولا زِلتُ ما اختلفَ الجدِيدَانِ. قال عنترة (1):

طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ

وقالَ سُويد بنُ عامِرِ المُصْطَلِقِي (2):

الخَيْرُ والشّرُّ مَقْرُونانِ في قَرنٍ بِكُلٍّ ذَلكَ يَأتِيكَ الجَدِيدَانِ

وقال أبو تمّام(3):

نوائبٌ نصبّتْنِي لِلنّوَى غَرَضًا يَرْمِيهِ بِالمُصْمِئلاّتِ الجَدِيدَانِ

والذي ذهبَ إليه أبُو الحسنِ بنُ عصفور مردُودٌ دلالةً؛ لأنّ نحوَ قَوْلِهِمْ: الأحمرانِ والأطيبانِ، هو من بابِ ما اتفقَ مُفرداه في اللّفظِ والمعنى، وليس ممّا اتفق مُفرداه في اللّفظِ واختلفَا في المعنَى؛ ومفردَا اللفظِ ههنا هُما صفتانِ مُتفقتانِ في اللفظِ والمعنَى، واشتركَ شيئانِ أو اسمانِ فيهما، فثُنيا على لفظ صفتيهما، فنحو(الأحمرانِ)في الذهبِ والزعفرانِ، تثنيةٌ لصفتِهما المشتركة لا تثنية لهما؛ لأنّ كُلاًّ منهما أحمرُ، و(الأطيبانِ) في الشّبابِ والنكاحِ، تثنيةٌ لِصِفتِهما المشتركة؛ لأنّ كلاّ منهما أطيبُ، قال أبو حيان: « وهذا الذي ذهبَ إليْهِ الأستاذُ أبو الحسنِ ليس كما ذهبَ إليهِ؛ لأنّ قولهم: الأحمرَانِ في الذّهبِ والزعْفَرانِ، والأطْيَبانِ في الشَّبابِ والنّكاح، والمَبْدآنِ في الأساسِ والنُّقطةِ، هو من بابِ ما اتفِقَ فيه اللّفظانِ والمعنيانِ، ولم يختلفْ فيه المعنيانِ؛ لأنّكَ ثنّيتَ أحْمَرَ وأحْمَرَ، وأطْيَبَ وأطْيَبَ، ومَبْدَأ ومَبْدأ، وهذا شيْءٌ اتُّفِقَ فيه اللّفظُ والمعْنَى؛ لأنّ المعنى الّذي بينَهُما هو القَدْرُ المُشتركُ الّذي سُمِّيَ بهِ كلُّ واحدٍ منهما أحْمَر وأطْيب ومَبدأ، وكمَا تقولُ: هذا فرسٌ وحِمارٌ سابِقانِ، ورجُلٌ وامرأةٌ قائمانِ، ودِرهمٌ ودِينارٌ نافِعانِ، فيكونُ هذا تثنيةٌ صحيحةٌ، كذلك قُلتَ: أحْمَرانِ، وأطْيبانِ، ومَبْدآنِ » (4).

المطلب الرابع:

ألفاظٌ مُثنّاةٌ ولا مُفردَ لها من لفظها

وردتْ في العربيّة ألفاظٌ مُثنّاةٌ، وليسَتْ بمصادِرَ، وهي ليستْ مثنًّى حقيقيًّا، وإنّما مُلحقةٌ به في الإعراب؛ لأنّهُ لا مُفرَدَ لها من لفظِها، فلا يصلحُ اللّفظُ منها للتجريدِ، ولا لِعطفِه على مِثلِهِ، ومن أشهر هذه الألفاظ:

أولاً: اثنان واثنتان:

الاثنانِ والاثْنتانِ: ليْسَ لَهُما مُفرَدٌ من لَفْظَيْهِما؛ فالاثنانِ ضِعْفُ الواحدِ، والاثنتانِ ضِعْفُ الواحدةِ؛ ولِذا فهُما لَيْسَا بِمُثنًّى حقيقةً، وإنّما هُما مُلحقانِ بهِ؛ لأنّ حَدَّ المُثنَّى لا ينطبقُ عليهما؛ فَهُمَا غيرُ صالِحينِ للتجرُّدِ من الألفِ والنونِ أو الياءِ والنونِ؛ فليسَ(اثنَ)، ولا(اثنة) تدُلاّنِ على واحِدِ الاثنينِ أو الاثنتينِ.

(1) شرح ديوانه169 ، وعُزي إلى أبي سعيد المخزومي في أمالي القالي259/1.

(2) البيت له في: لسان العرب: مني، والبيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال543/1.

(3) شرح ديوانه383. والمُصْمِئلاّت: الدواهي.

(4) التذييل والتكميل235/1.

واثنانِ واثنتانِ يَلحَقانِ بالمُثنَّى مُفرينِ أو مُركّبينِ أوْ مُضافينِ، فيكونانِ بالألِفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا. وممّا جاء فيه(اثنانِ أو اثنتانِ)مرفوعًا، وهو مُفردٌ غيرُ مُركّبٍ، قوله تعالى: (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ حِيْنَ الوَصِيَّةِ اثنانِ) [المائدة:106]، فـ(اثنانِ) خبرُ المبتدأ(شَهادةُ)، مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ الألِفُ؛ لأنّهُ مُلحقٌ بالمُثنَّى. وقول الفرزدق(1):

سَهْلُ الخَلِيقَةِ لا تُخشَى بَوادِرُهُ يَزينُهُ اثنانِ: حُسْنُ الخُلقِ وَالشِّيَمُ

وقول الكُميت بن زيد الأسَدِيّ(2):

تُدْعَى اثنتانِ معًا مِنْهَا وَوَاحِدَةٌ وإنْ يكُنَّ ثلاثًا يَكْثُرِ الجَدَلُ

وأمّا مجيءُ(اثنين أو اثنتين) منصوبًا، فنحو قوله تعالى:(إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنِيْنِ)[يس: 12]، فـ(اثنين) مفعُولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الياءِ؛ لأنّه مُلْحقٌ بالمُثنَّى، وقوله تعالى: (قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَااثْنَتَيْنِ)[غافر:10]، فـ(اثْنَتَيْنِ) مفعولٌ مُطْلَقٌ، أي: إِمَاتَتَيْنِ، وإحياءتَينِ، وقوله تعالى: (فإنْ كانَتا اثْنَتَينِ فَلَهُما الثُّلُثَانِ ممّا تَرَكَ) [النساء:176]، وقول العبّاس بن الأحنف(3):

وَما أَرَى اثنَينِ حَالَ الناسُ بَينَهُما مِثلي وَمِثلَكِ في جَهدٍ وَإضرارِ

وقول الطِّرِمّاح بن حَكِيم(4):

وَقَعنَ اثنَتَينِ واثنَتَينِ وَفَردَةً يُبادِرنَ تَغليسًا سِمالَ المَداهِنِ

وأمّا مجيئُهما مَجْرُورَينِ، فنحوُ قوله تعالى: (فإنْ كُنّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ) [النساء:5]، وقول الأعشى(5):

دُفِعْنَ إلى اِثنَينِ عِندَ الخُصُو صِ قَد حَبَسا بَينَهُنَّ الإِصَارَا

وقول الحُطيئة(6):

تَقولُ لِيَ الضَّرَاءُ لَسْتَ لِواحِدٍ وَلا اثنَينِ فَانْظُرْ كَيفَ شِركُ أولَئِكا

وأمّا مجيئُهُما مُرَكّبينِ مع العَشرةِ، فنحوُ قوله تعالى: (إِنَّ عِدّةَ الشُّهُورِ عندَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهْرًا) [التوبة:36]، فـ(اثنا): خبرُ إنّ مرفوع، وعلامةُ رفعهِ الألفُ؛ لأنّه مُلحقٌ بالمُثنَّى، و(عشَرَ): اسمٌ مبنيٌّ لا محلَّ له من الإعراب، وهو بَدَلٌ منْ نونِ المُثنَّى، وقوله تعالى: (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)[البقرة:60]، فـ(اثنتا) فاعلُ(انْفَجَرَتْ)مرفوعٌ، وقوله تعالى: (وَبَعَثنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا)[المائدة:12]، فـ(اثْنَي) مَفعُولٌ به للفعل(بَعَثْنا) منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأنّه ملحقٌ بالمثنَّى.

وأمّا مجيئُهما مُضافينِ - وهو نادرٌ، وليسَ بقياسٍ - فقدْ يُضافانِ إلى ضَميرٍ أو إلى اسمٍ ظاهرٍ، وعندئذٍ تُحذفُ نونُهما، نحو: جاءَ اثْنَاهُمْ واثْنتاهُنّ، وجاءَ اثْنا أخويكَ واثنتا أُخْتيكَ(7). وإضافةُ(اثنان واثنتانِ) هو الأصلُ فيهما قياسًا على الجمعِ، نحو: ثلاثةُ رجالٍ، ولكنّهُ قياسٌ مرفوضٌ؛ لأنّ لفظَ التثنية كالمُفردِ يُكتفَى به في الدَّلالَةِ على العددِ وجنسِه بلفظةٍ

([1]) شرح ديوانه354/2.

([2]) ديوانه303، والمعاني الكبير634/2.

([3]) ديوانه133.

([4]) ديوانه271. وأراد بالاثنتين والاثنتين: مواقع رُكبتي ناقتِه ورجليْها.

([5]) ديوانه97.

([6]) ديوانه257، والاقتضاب62/2، وفي الأخير: الصّرَاء، بالصاد المُهملة.

([7]) ينظر: شرح قطر الندى49.

واحدةٍ يُقْتَصَرُ بها عن الإضافة، فنقولُ: رجلانِ ومُهندِسانِ، كما نقول في الإفرادِ: رجلٌ ومُهندِسٌ، ولا نقولُ: اثنا رِجالٍ، ولا: اثنا مُهندسِينَ، كما لا نقول: واحدُ رجالٍ، ولا: واحدُ مُهندِسِينَ. وأمّا قولُ الراجز(1):

كأنَّ خُصْيَيهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنتا حَنْظَلِ

فإنّه أرادَ أن يقولَ: فيه حَنْظَلَتانِ، فأَخْرَجَ التثنيةَ على أصلها للضرورةِ قياسًا على الجمعِ، وأضاف(ثِنْتَا)إلى ما بعده، فقالَ: ثِنتا حنظلٍ، على القياسِ المرفوضِ، أو أنّ الشاعر أراد: ثِنتانِ منْ حَنْظَلٍ، كمَا يُقال: ثلاثةٌ من الدّراهِمِ، وأربعةٌ من الدراهمِ، فحذفَ اختصارًا وعِلمًا بما يقصُدُهُ.

وقد تُحذفُ نونُ(ثنتان) لغيرِ إضافةٍ، وهذا نادرٌ في كلامِ العربِ شِعْرًا ونثرًا، منْ ذلكَ قولُ أحدهِمْ(2):

لَنا أعنُزٌ لُبْنٌ فبَعضُها لأوْلادِها ثِنتا وما بَينَنا عَنْزُ

ومَا يُعزَى إلى كلامِ الطيرِ، قولُ الحَجَلَةِ للقَطاةِ: «بَيْضُكِ ثِنتا، وبيضِي مِئَتا»(3)أي: ثِنتانِ ومِئَتانِ.

مجيء(اثنينِ واثنتينِ) بعد المعدودِ:

وقدْ يُؤتَى باللَّفظِ المعدودِ أوّلاً، ثُمَّ يَتبعُهُ العددُ اثنانِ أو اثنتانِ أو غيرُهما، نحو قوله تعالى: (وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ)[النحل:51]، وقوله تعالى: (جَعَلَ فِيها زَوْجَينِ اثنينِ) [الرعد:3]، وقوله تعالى: (قُلْنا احْمِلْ فِيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثنَيْنِ) [هود:38] وفي هذه الحالِ يَلزمُ في العَدَدِ التّبعيّةُ؛ لأنّه نعتٌ مقصودٌ به توكيدُ المعدودِ.

همزةُ(اثنينِ واثنتينِ):

همزةُ العَدَدينِ(اثنينِ واثنتينِ) همزةُ وَصْلٍ، وهي قليلةٌ في الأسماءِ كثيرةٌ في الأفعالِ، بينما همزةُ القطعِ كثيرةٌ في الأسماءِ قليلةٌ في الأفعالِ، قال ابنُ جنّي(4): « واعلمْ أنّ أكثرَ قطعِ همزةِ الوصلِ إنّما هو في الاسمِ دونَ الفعلِ، وذلكَ أنّ موضعَ همزةِ الوصلِ إنّما هو الفعلُ لاطرادِ الاعتلالِ فيهِ، ثُمَّ إنّها لحقتْ في الأسماءِ ما ضارعَ الفعلَ، فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ عَرفْتَ بهِ أُنسَ العربِ بها في الفعلِ، فلم تَكدْ تقطعها فيهِ. وليسَ كذلك الاسمُ؛ وذلك لِقلّتها في الاسمِ، وكثرةِ همزاتِ القطعِ فيهِ».

وقدْ قَطَعَها بعضُهم على توهُّمِ أصالتِها في الأسماءِ أو للضّرورةِ الشعريّة، قال قيس بن الخطيم(5):

إذا جاوزَ الإثنينِ سِرٌّ فإنّهُ بنَشْرٍ وتَكثِيرِ الحَديثِ قمينُ

وقال آخرُ(6):

أَلاَ لاَ أَرَى إِثنينِ أحسنَ شِيمةً على حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ

(1) الرجز لبعض السعديين في: الكتاب624/3، ولجَنْدَل بن المُثنَّى الطُّهوي في: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي600/2 -601، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري406، والمقاصد النحوية448/4، وبلا نسبة في: الكتاب569/3، والمقتضب156/2، والعدد في اللغة26.

(2) البيت بلا نسبة في التنبيه لابن جني43، والخصائص432/2، وسر صناعة الإعراب 487/2، وضرائر الشعر لابن عصفور107.

(3) القول في الخصائص433/2، والتنبيه لابن جني43، وضرائر الشعر لابن عصفور109.

(4) التنبيه له192.

(5) ديوانه 162. قَمين: حري خَليق.

(6) البيت لجميل بثينة في ديوانه182، ونوادر أبي زيد525، وضرائر الشعر54 -55.

وقال آخرُ(1):

يا نفسُ صَبرًا كُلُّ نفسٍ لاقِ
وكُلُّ إثنينِ إلى افتِرَاقِ

لُغتا(اثنتينِ وثِنتينِ):

ورَدَ عن العَرَبِ في مُؤنَّثِ(اثنينِ)لُغتانِ:

اللُّغةُ الأُولى:(اثْنتانِ)، بهمزةِ الوصلِ، وهي لغةُ الحِجَاز، وهي الأشهَرُ.

واللغة الثّانيةُ:(ثِنتانِ)، بدونِ همزةِ الوصلِ، وهي لُغةُ تَمِيمَ(2)، وحُذِفتِ همزة الوصلِ في لغة تميمٍ؛ لأنّها إنّما اُجتُلِبتْ للتوصُّلِ إلى نُطقِ الساكنِ بعدَها، وهُوَ الثاءُ، فلمّا تحرّكتْ الثاءُ بالكسرِ، سَقطتْ الهمزة. وقد تكرّرَ ورودُها في شعرِ الفرزدق التّميمي، ومن ذلك قوله(3):

ثِنتانِ لَم تَترُكا لَحْمًا، وَحاطِمَةٌ بِالعَظمِ حَمراءُ حَتّى اجْتِيحَتِ الغُرَرُ

وقوله(4):

عَلى عاتِقَيها اِثنانِ مِنهُم وَإِنَّها لَتُرعَدُ قَد كادَت يُقَصُّ هُزالُها
وَمِن خَلفِها ثِنتانِ كِلتاهُما لَها تَعَلَّقَ بِالأَهدامِ وَالشَرُّ حالُها

وقوله(5):

فَلَولا عَقابيلُ الفُؤادِ الَّذي بِهِ لَقَد خَرَجَت ثِنتانِ تَزدَحِمانِ

وقوله(6):

أَخَذتُم عَلى الأَقوامِ ثِنتَينِ أَنَّكُم مُلوكٌ وَأَنتُم في العَديدِ تُرابُها

وقدْ يَظُنُّ ظَانٌّ أنّ تميمَ لَمْ تَستعمِلْ في لهجتِها(اثنتيْنِ) بهمزة الوصلِ، والحقيقةُ خلافُ هذا؛ فقدِ استعملَها شُعَراءُ تميم أنفُسُهم، فهذا الفرزدقُ يقولُ(7):

أَخَذْتُ على النّاس اثْنتينِ ليَ الحَصَى معَ المَجْدِ مالي فيهما من مُخاصِمِ

وهذا أَمْرٌ معهُودٌ في اللَّهجاتِ؛ فقدْ يَتكلَّمُ التميميُّ بِلُغةِ غيرِهِ، وغيرُهُ قدْ يَتكلَّمُ بِلُغتِهِ(8).

أصل التاء في ثِنتينِ واثنتينِ:

التاءُ في(ثِنْتَينِ) مُبدلٌ من الياءِ، والأصلُ (ثِنْيَانِ)، ويدلُّ على ذلك أنهُ من(ثَنَيْتُ)؛ لأنّ الاثنينِ قدْ ثُني أحدُهما على صاحبِهِ، وأصلُهُ(ثَنَيٌّ)، يدلُّ على ذلكَ أنّه يُجمعُ على(أَثْناء) بمنزلةِ أبْناء وآخاء، فَنقلوهُ من فَعَل إلى فِعْل(1).

([1]) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب1/341، والخصائص2/477، وضرائر الشعر55.

([2]) ينظر: لسان العرب: ثني، وشرح شذور الذهب 66. و(ثِنْتَانِ)يستعمِلُها أهلُ اليمن في كثيرٍ من المناطق في عصرنا الحاضر.

([3]) ديوانه137. والغُرَر: خِيار المال.

([4]) ديوانه 367. والأهدام: الأخلاق من الثِّياب.

([5]) ديوانه575، وشرحه 591/2. والعقابيل: مُفردها العُقْبُولة، وهي بقيّة العلّة، والمرادُ هنا: بقيّة الحُبِّ، وأراد بالثِّنتين: قصيدتي هِجاء.

([6]) ديوانه47.

([7]) ديوانه530.

([8]) يُنظر مثلاً: خزانة الأدب4/143، الشاهد رقم(275).

وأمّا التاءُ في(اثنتَين) فتاءُ التأنيثِ، بمَنزلتِها في(ابنتَين) تَثنيةِ (ابنة) (2).

النسبةُ إلى (اثنين واثنتين، وثِنتين، واثني عشَر واثنتي عشرة):

عندَ النِّسْبَةِ إلى نَحْوِ(اثنين واثنتين) يجوزُ عند سيبويه ومَنْ تَابعَهُ، وجْهانِ(3):

الوجهُ الأوَّلُ: يجوزُ أنْ نقولَ: ثَنَويّ، بحذفِ همزةِ الوصلِ وردِّ لامِ الكلمةِ المحذُوفِ، كما يُقال في(ابْنٍ): بَنَويّ.

والوجهُ الثَّاني: يجوزُ أنْ نقولَ:(اثْنَيّ) بإقرارِ الهمزةِ، ومنْ دُونِ رَدٍّ للمَحْذُوفِ، كما يَجوز أنْ يُقالَ في(ابنٍ): ابْنَيّ.

ويرى أبو الحسن الأخفش(4) في نحوِ ذلكَ تسكينَ الثاني والردَّ إلى الأصلِ ممّا كانَ ثانيه ساكنًا، وعلى مذهبه يُقال: ثَنْوِيّ، وبَنْوِيّ، وسُمْوِيّ.

وأمّا (ثِنتان وكِلتا) وأشباههما فَفِي النسبةِ إليْهِمَا المذاهبُ الآتيةُ:

أحدُها: وهو مذهبُ الخليلِ وسيبويه(5)، أنْ تُحذَفَ التاءُ، ويُنسَبَ إليها كمُذَكَّرَاتها، فيقال: ثَنَويّ وكِلَويّ، ومِثلُهما: بَنَويّ وأَخَويّ من بِنت وأُخت، وهُنا تُعاملُ في النّسبِ كسائرِ الألفاظِ المؤنثةِ بالتاءِ.

والثاني: وهو مذهبُ يُونُسَ بن حَبيب(6) - واختاره السّيُوطي(7) - أنْ يُنسبَ إليها على لفظِها بإبقاء التاء؛ إجراءً لهُ مُجرَى حرفٍ أصليٍّ، لأنّه عِوضٌ عنهُ، فيقالُ: ثِنْتِيّ، وبِنْتِيّ، وأُخْتِيّ؛ فِرارًا من اللَّبْسِ، عِلْمًا أنّ يونس ليس له قولٌ صريحٌ في النّسبِ إلى(كِلتا)، وإنّما قياسٌ على مذهبه فيما نُسِبَ إليه مع وُجودِ التاء، فيُقالُ:كِلْتِيّ، وكِلْتَوِيّ، وكِلْتاويّ، كما نقولُ في حُبلَى: حُبْلِيّ، وحُبْلَويّ، وحُبْلاويّ(8).

والثالث: وهو مذهبُ أبي الحَسَنِ الأخفش(9)، أنْ تُحذَفَ التاءُ، ويُقَرَّ مَا قبلَها على سُكُونِهِ، وما قبلَ السّاكنِ على حَرَكَتِهِ، ويُرَدَّ المحذوفُ، فيقال: ثِنْتِيّ، وكِلْوِيّ، وبِنْتِيّ، وأخْوِيّ.

ومذهبُ الخليلِ وسيبويه أقوى المذاهبِ في المسألةِ؛ لجريهِ على القياسِ؛ لأنّ التاءَ في نحو: ثِنتان، وبِنت، وأُخت، فيه معنى التأنيثِ، وعند النسب تُحذَفُ قياسًا، وإذا حُذِفتْ رُدَّ المحذُوفُ، وهو الواوُ.

أمّا إذا كانَ العددُ مُركّبًا مع العشرة، ومنها (اثنا عشر، اثنتا عشرة)، فإنّه لا يجوز النسبةُ إليهما، وهُما اسما عددٍ، لأنّنا إذا أثبتنا ياءَ النسبة في نهايةِ الجُزأينِ، فإننا نجمعُ بينَ المُتعاقِبينِ، وإذا حذفناها حَصَلَ لَبْسٌ. ولكنْ إذا سُمِّيَ بالعددِ هنا، فإنّهُ يجوزُ النسبةُ إليه، فنحذفُ الجزء الثاني، فنقولُ: اثْنيّ، وثَنَويّ(10)، وههُنا يصيرُ العددُ المُركّبُ « بمنْزِلةِ المضافُ في إلقاءِ

([1]) يُنظر: سر صناعة الإعراب152/1، والمرتجل67، واللباب339/2، وشرح المراح للعيني243.

([2]) يُنظر: سر صناعة الإعراب152/1 -153، والخصائص202/1.

([3]) يُنظر: الكتاب361/3، 149/4، والمقتضب154/3، والأصول77/3، و شرح المفصّل5/6، وارتشاف الضرب624/2.

([4]) يُنظر: التكملة250، وارتشاف الضرب624/2، والنكت الحسان199، والمُساعد374/3.

([5]) يُنظر: الكتاب363/3، وشرحه للسيرافي115/4 -116، والأصول77/3 - 78، والتكملة251.

([6]) يُنظر: الكتاب363/3، وشرحه للسيرافي116/4، والتكملة251، والمسائل الشيرازيات427/2، وشرح الكافية الشافية313/2.

([7]) يُنظر: همع الهوامع404/3.

([8]) يُنظر: المسائل الشيرازيات446/2، والإيضاح في شرح المفصّل578/1.

([9]) يُنظر: ارتشاف الضرب627/2، والنُّكت الحسان199.

([10]) يُنظر: الكتاب260/1، والتكملة253، وشرح اللمع للواسطي248 -249.

أحدِهما حيثُ كانَ من شيئينِ ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَرِ، وليسَ بزيادةٍ في الأولِ، كما أنّ المضافَ إليه ليسَ بزيادةٍ في الأوّلِ المضافِ»(1).

تصغير (اثنينِ واثنتينِ، واثني عَشر واثْنَتَي عشرةَ):

إذا أُريدَ تصغيرُ (اثنينِ واثنتينِ) ونحوهما مما أوّله همزة وصلٍ، فإنّ همزة الوصل تُحذَفُ؛ لأنّها زَائِدَةٌ، ولِتَحَرُّكِ ما بعدَها؛ فلم يُؤْتَ بها إلاّ لِسُكُونهِ، فيُقال: ثُنيّانِ، لأنّ الألِفَ والنُّونَ زائدتانِ للتّثنيةِ(2).

وإذا أُريد تصغير(إثنا عَشَرَ) أو(إثْنَتَا عشرةَ)، يُقالُ: ثُنيّا عشرَ، وثُنيّتا عَشْرَةَ، وذلكَ بتصغيرِ الصّدر فقطِ، وإلحاقِ الاسم الثاني بعدَهُ على ما كانَ قبل التصغيرِ، قال سيبويه(3): «وأمّا(اثنا عشرَ)، فتقولُ في تحقِيرِهِ: ثُنَيّا عَشَرَ، فـ(عَشَرَ) بمنْزِلةِ نُونِ (اثنينِ)، فكأنّكَ حقّرتَ(اثنينِ)؛ لأنَّ حرفَ الإعْرَابِ الألفُ والياءُ، فصارتْ (عَشَرَ) في(اثنَي عشرَ) بمنزلة النُّونِ، كما صارَ(مُوت) في (حضرمُوتَ) بمنْزلةِ (ريس) في (عَنْتَريس) ».

صياغة اسم الفاعل من(اثنين) وأحكامه:

يجوزُ أنْ نَصُوغَ اسمَ فاعلٍ من اثنين وعشرة ومَا بينهما،كمَا نَصُوغُهُ مِنْ فِعلٍ، فنَقُول: ثانٍ، وثانية، وثالثٌ، وثالِثَةٌ، ورابعٌ، ورابِعةٌ إلى عاشرٍ، وعاشِرةٍ. فإذا استَعْمَلناهُ معَ أصلهِ؛ فإنّه يدُلُّ على أنّه واحدٌ من جماعةٍ، فيكونُ حينئذٍ على إرادةِ التّبعيضِ، فنقولُ: فلانٌ ثاني اثنين، أيْ: هو أحدُهما مُضافًا، ومثلُهُ في قوله تعالى:(ثَانِيَ اثنينِ إذْ هُمَا في الغَارِ)[التوبة:40]، ويجبُ حينئذٍ إضافتُهُ إلى أصْلِهِ كمَا يجبُ إضافةُ بعضِ الشيءِ إلى كُلِّهِ، فلا يقال: هو ثانٍ اثنين(بالتنوين)، وكذلك: ثالثُ ثلاثةٍ إلى العشرة، مضافٌ ولا يُنَوَّنُ، وهذا ما عليهِ الجُمهورُ؛ لأنّهُ لا فِعلَ له، فالعربُ لم تقلْ: ثَلَثْتُ الثلاثة، ولا رَبَعْتُ الأَرْبَعَةَ، وعملُ اسمِ الفاعلِ فرعُ الفعلِ، فيعملُ الفرعُ حيثُ يعملُ الأصلُ فحسب.

وزعمَ أبو الحَسَنِ الأخفشُ في أحدِ قوليه، وقُطْرُبٌ، والكسائيُّ، وثَعْلَبٌ، أنّهُ يجوزُ إضافةُ الأوّلِ إلى الثاني، وتنوينُهُ ونصْبُهُ إياه، كما يجوزُ في نحو: ضاربُ زيدٍ(4). ويرى ابنُ مالك أنّ ذلكَ جائزٌ في (ثانٍ) فقط، وخالفَ الأخفشَ، فقال: «وما ذهبَ إليهِ[الأخفش] غيرُ مُرضٍ، لأنّ مُوازنَ فاعِلِ المُشار إليهِ، إذا أريدَ بهِ معنًى بعضٍ لا فِعلَ لهُ إلاّ أنْ يكونَ ثانيًا، فإنّ العربَ تقولُ: ثَنَيْتُ الرّجُلَينِ، إذا كنتَ الثاني منهما، فمنْ قال: ثانٍ اثنينِ؛ بهذا المعنَى عُذرَ، ومنْ قال: ثالِثٌ ثلاثةٍ، لم يُعذرْ؛ لأنّهُ لا فعلَ لهُ»(5).

وَإنْ قُصِدَ باسمِ الفاعلِ المصُوغِ منْ اثنين إلى عشرة معنَى المُصيِّرِ، وذلك بجعلِ الأسْفَلِ في رُتْبَةِ أصْلِهِ الّذِي صِيغَ منه، فإنّه يعملُ النصبَ؛ لأنّ لهُ فعلاً، فقدْ حُكِيَ: ثَلَثْتُ الاثنينِ، ورَبَعْتُ الثلاثةَ، فيقالُ: ثانٍ واحدًا، وثالثٌ اثنينِ، ورابعٌ ثلاثةً، بمعنى: جاعلُها أو مُصَيِّرُها اثنينِ، وجاعلُها ثلاثةً، وجاعلُها أربعةً(6).

([1]) الكتاب374/3.

([2]) يُنظر: المقتضب268/2.

([3]) الكتاب476/3. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي213/4، والتعليقة للفارسي339/3.

([4]) ينظر: ارتشاف الضرب767/2، وأوضح المسالك260/4.

([5]) شرح التسهيل324/2.

([6]) ينظر: المصدر السابق نفسه.

وحُكمُ عَمَلِهِ كاسمِ الفاعلِ منَ النصبِ أو الإضافةِ، فَإذا كانَ بمعنَى الحالِ أوِ الاستقبالِ، يجوزُ أنْ نُضيفَهُ، وأنْ نُنوِّنَهُ ونَنصبَ ما بَعدَهُ، فنقولُ: هَذا ثاني واحدٍ، وثانٍ واحدًا، ونقول: هذا ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين. وتجبُ الإضافةُ إذَا كانَ بمعنَى الماضِي، ولا يجاوزُ العشرةَ في الأصحِّ (1). وقيلَ: يُجاوزُ بأنْ يُستَعْمَلَ معَ التركيبِ بشرطِ الإضافةِ وعدمِ النّصبِ، فيقالُ: ثاني أحدَ عَشَرَ، وثالثُ ثاني عَشَرَ، ورابعُ ثلاثةَ عَشَرَ بإعرابِ الأوّلِ، ويُقال: ثاني عشرَ أحدَ عَشَرَ، وثالثَ عَشَرَ اثني عَشَرَ، ورابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ، ببناءِ جُزْأي كُلٍّ، وإضافةِ المركّبِ الأوّلِ إلى الثاني، وهو الأصل. ولا يجوزُ هُنا الاقتصارُ على مُرَكّبٍ واحدٍ؛ لالتِباسِهِ، وهذا رأي سيبويه(2)، قاسَ فيه ما هو بمعنى المُصيِّر على ما هو بمعنى الأحَدِ، واختاره ابنُ مالك(3)، والجمهورُ على خلافهِ؛ لأنّه لمْ يُسْمَعْ(4).

ثانيًا: كِلا وكِلتا:

كِلا وكِلْتا: لفظانِ مُفْرَدانِ لفظًا مُثنّيانِ معنًى، مُلازِمان للإضافةِ، ليسَ لهما مُفرَدٌ مُستعمَلٌ من لفظيْهِما، فَلمْ يُسمعْ عنِ العربِ(كِل) بكسرِ الكافِ مُفردًا لـ(كِلا)، ولا(كِلة) مُفردًا لـ(كِلْتا). والذي يدلُّ علَى أنّهما مُفردانِ لفظًا مُثنيانِ معنًى، أنّ حقيقةَ التّثنيةِ فيهما مَفقُودةٌ، وأنّ الضميرَ تارةً يُرَدُّ إليهما، بالإفرادِ اعتبارًا باللّفظِ، وهو كَثيرٌ، وتارةً بالتثنيةِ اعتبارًا بالمعنَى، وهو قليلٌ، قال الله تعالى: (كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتتْ أُكُلَها) [الكهف:33]، فَلو عبّر بالمعنى لقالَ: آتَتا، بضمير ألفِ التّثنية، ولكنّه ردَّ إلى اللّفظِ، فأفْرَدَ، فقال: آتَتْ، وقال ذو الرُّمّة(5):

وَكَعْبٌ وَعُرْقُوبٌ كِلا مَنجِمَيهِما أَشَمُّ حَديدُ الأَنفِ عارٍ مُعَرَّقُ

فلو عبّر بالمعنى لقالَ: أشَمّانِ حديدَا الأنفِ عاريانِ مُعرّقانِ، ولكنّه أفردَ أخبارَ(كِلا) المتعدِّدة، فقال: أشمُّ حديدُ الأنفِ عارٍ مُعرّقُ، ولو راعَى المعنَى، لاختلّ الوزنُ. وقال جرير(6):

كِلا يَومَي أُمَامةَ يومُ صِدْقٍ وإنْ لَمْ تأْتِها إلّا لِمَاما

فلوْ عبّر بالمعْنَى لقالَ: يومَا صِدقٍ، ولكنّه أفْرَدَ خبرَ(كِلا)، فقال: يومُ صِدْقٍ، ولو راعَى المعنَى، وقالَ: يوما صِدقٍ، لاختلَّ الوزنُ، ومثلهُ قول الشّمّاخ بن ضِرار(7):

كِلا يومَيْ طُوَالةَ وصْلُ أرْوَى ظُنُونٌ آنَ مَطّرَحُ الظّنونِ

وقدْ رُوعِي اللّفظُ والمعنَى في قولِ الفرزدق(8):

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجريُ بينَهُما قدْ أقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِما رَابي

([1]) ينظر: المقتضب181/2 -182، والتكملة266، والإيضاح في شرح المفصل294/1 -296، وشرح التسهيل325/2 -326، وشرح الكافية للرضي (القسم الثاني)591/1، والعدد في اللغة39 -41، والمساعد98/2 -99، وهمع الهوامع262/3.

([2]) ينظر: الكتاب560/3، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)592/1.

([3]) ينظر: شرح التسهيل325/2، وشرح الكافية الشافية196/2.

([4]) ينظر: همع الهوامع262/3.

([5]) ديوانه472/1. منجميْهما: أي: منجمَي الكعب وحدّ العرقوب، وهما مطلعاهما، يقالُ: نجمَ، إذا طلع، والمنجِم: حِذاءُ الكعبِ. وأشمّ: مُرتفع، وحديد الأنفِ: طرفه محدود.

([6]) شرح ديوانه539، والتكملة 228.

([7]) ديوانه331 .

([8]) البيت له في: نوادر أبي زيد 452 -453، والخصائص 314/3، والمغني في النحو 278/1، وتخليص الشواهد 65 -66، والمقاصد النحوية95/1، ولم أقف عليه في الديوان، وهو بلا نسبة في: أسرار العربية 255، واللباب400/1.

فراعَى المعنَى، فردّ إليهما بألِفِ الاثنين، فقالَ: قدْ أَقْلَعا، وراعَى اللّفظَ، فقال: رَابِي، ولم يقُلْ: رابيان، ولوْ قالَ: قدْ اقلعَ، اعتبارًا باللّفظِ، أو قال: رابيانِ، اعتبارًا بالمعنَى، لا ختلّ وزنُ البيت، ومثلُه قولُ الأسودِ بن يَعْفُرَ(1):

إنّ المَنيّةَ والحُتُوفَ كِلاهُما يُوفِي المَخارِمَ يَرقُبانِ سَوَادِي

فَرَاعَى اللّفظَ، فقال: يُوفِي، ولم يَقُلْ: يُوفِيَانِ، وراعَى المعنَى فردَّ إليْهِما بألِفِ الاثنين، فقالَ: يرقُبانِ، ولوْ قالَ: يُوفِيانِ، اعتبارًا بالمعنَى، أوْ قالَ: يَرقُبُ، اعتبارًا باللّفظِ، لاختلَّ وزنُ البيتِ.

وهُنا يبدُو جليًّا أنّ مُراعاةَ الشاعرِ لِلّفظِ أو المعنَى بعدَ(كِلا أو كلتا) تأتي حِفاظًا على الوزنِ في المقام الأوّلِ.

خلاف النّحويِّين في كِلا وكِلتَا:

(كِلا وكِلْتا) مُفردانِ لفظًا مُثنّيانِ معنًى هو رأي جمهور البصريين(2)، وألفُهما كالألفِ في(عَصَا، ورَحَا)، فـ(كِلا) عِندهم كـ(مِعَى)على وزنِ (فِعَل)، و(كِلتا) على وزن(فِعْلَى)، وهذا الرأي الصحيحُ؛ لما ذكرناه قبل قليلٍ، وعليه جلُّ النحويين مُتقدِّمينَ ومُتأخِّرينَ، بينما يرى الكوفيُّون(3)أنّ كُلاً من(كِلا وكِلتا) مُثنًّى حقيقةً لفظًا ومعنًى، ولكن لم يُتكلّمْ منه بواحدٍ في سَعةِ الكلامِ، ولو تُكلِّمَ به لقيل: كِلَ وكِلْتَ، وأنّ الألِفَ فيهما للتثنيةِ، واحتجُّوا بقول الراجز(4):

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلاَمَى وَاحِدَةْ كِلْتَاهُما مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةْ

أي: في إحدَى رِجلَيها. وهذا القولُ ضعيفٌ، والألفُ في(كِلتَ) محذُوفةٌ للضَّرُورةِ أو للتّخفيفِ، وبقيتِ الفتحةُ دالّةٌ عليها. ويرى السيرافي(5) أنّ هذا الشاهدَ غلطٌ من المُحتجِّ بهِ؛ لأنّهُ أضافَ(كِلتَ) إلى (رجليْها)، وهما اثنتانِ، فإنْ كانتْ (كِلتا) مُثنّاةً، وهي مُضافةٌ إلى اثنينِ، فالواحدةُ مُضافةٌ إلى واحدة، فكانَ ينبغي أنْ يُقالَ: في كِلتَ رِجلِها.

الاستغناء بـ(كِلا) عن (كِلتا):

الأصلُ أنّ(كِلا) تأتي لِلمُثنَّى المُذكّرِ، و(كِلتا) للمُثنَّى المؤنّثِ، وأجازَ الكوفيّونَ الاستِغناءَ بـ(كِلا) عن (كِلْتا) (6)، وعليه ابنُ مالك(7)، ومنه قولُ الشاعر(8):

كِلا عَقِبيْهِ قدْ تَشَعّبَ رأسُها منَ الضّرْبِ في جَنْبَيْ ثَفَالٍ مُباشرِ

(1) البيت له في: مجاز القرآن36/2، ومغني اللبيب269/1.

(2) يُنظر: الكتاب364/3، والمقتضب132/3، والأصول17/2، وكتاب الشعر للفارسي126/1 - 130، والمسائل الشيرازيات416/2، وشرح الكتاب للسيرافي290/5، واللمع86، والخصائص335/3، والإنصاف439/2.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء142/2، والمسائل البصريات894/2. ويراجع تفاصيل الخلاف في المسألة، في الإنصاف439/2، وشرح المفصل54/1 .

(4) البيت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء142/2، والمسائل الشيرازيات430/2، وشرح الكتاب للسيرافي290/5، والاقتضاب343/2، والإنصاف439/2، 449، وأسرار العربية288، والإيضاح في شرح المفصل81/1.

(5) ينظر: شرحه للكتاب290/5.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء143/2، وشرح الجمل لابن عصفور265/1.

(7) ينظر: التسهيل164، وشرحه153/3 -154، وشرح عمدة الحافظ559.

(8) البيتُ بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء143/2، وشرح الجمل لابن عصفور265/1. والعَقِبُ: بكسرِ القاف، مؤخَّرُ القدم، والجمع أعقاب، وهي مؤنّثة. والثَّفال: البعيرُ البطيءُ.

وقول آخر(1):

يَمُتُّ بِقُرْبى الزّيْنَبَيْنِ كِليهما إليْكَ، وقُرْبى خالِدٍ وحَبيبِ

وحقيقةُ الأمْرِ أنّ ما وَرَدَ مِنْ ذلكَ نادِرٌ جداً، ووَرَدَ في الشّعرِ ولم يَرِدْ في سَعَةِ الكلامِ، وقال ابنُ عصفور(2)في البيت الثاني: هو من تذكير المؤنّثِ حملاً على المعنَى؛ لِلضَّرورةِ، كأنّه قال: بِقُربَى الشخصينِ كليهما.

إضافة (كِلا وكِلتا) إلى الضمير:

المشهورُ أنّ(كِلا وكِلتا) يأتيانِ مُلحقَينِ بالمُثنَّى في الإعرابِ بشرطِ أنْ يُضافا إلى ضَميرٍ للمُثنّى، وهذا ما عليه جُلُّ كلام العربِ، ويكونُ كلٌّ منهُما توكيداً معنويًّا تابعًا لما قبله، ويُؤكَّدُ بهما ما يصِحُّ أنْ يُجعَلَ في موضعهِ واحدٌ، أي: ما يكونُ لَهُ أجزاءٌ يصِحُّ وُقوعُ بعضِها موقِعَهُ؛ لرفعِ احتمالِ تقديرِ بعضِ مُضافٍ إلى متبوعِهما، وعليه يجوزُ القولُ: نجحَ الطالبانِ كلاهما، والطّالبتانِ كلتاهما، وجاءَ المُهندِسانِ كلاهُما؛ لجواز أنْ يكونَ الأصلُ: نجحَ أحدُ الطالبينِ أو إحدَى الطالبتينِ، وجاءَ أحدُ المُهندِسَينِ.

وأمّا مجيءُ (كِلاَ أو كِلْتا) توكيداً فنحو قول أبي ذؤيب الهُذلي(3):

وَحَتّى يَؤوبَ القارِظانِ كِلاهُمَا وَيُنشَرَ في القَتْلَى كُلَيبٌ لِوائِلِ

وقول أبي ذؤيبٍ أيضًا(4):

بِهِ أَبَلَتْ شَهرَي رَبيعٍ كِلَيهِمَا فَقَدْ مارَ فيها نَسْؤُها وَاقْتِرَارُها

وقول أبي الأسودِ الدُّؤَلي(5):

أَبَى صاحِبي بَذلِي وَبَيعِي كِلَيهِمَا هوَ المَرءُ يَستَغنِي وَيُحمَدُ صاحِبُه

واختلفَ النحويُّونَ في جواز التوكيد بهما إذا انتفَى احتمالُ تقديرِ بعضِ مُضافٍ إلى متبوعِهما، فأكثرُهمْ يُجيزُهُ، ومنهم المُبرِّدُ(6)، وابنُ مالكٍ(7)، ومنعَهُ الفراءُ، وهِشامُ، وأبو علي الفارسي(8)، وأبو حيّان(9)، وابن هِشام الأنصاري(10)، فلا يجوزُ عندهم نحو: رأيتُ أحدَ الرجلينِ كِلَيْهما، واختصَمَ الرجُلانِ كِلاهما، والبنتانِ كِلتاهما؛ لِعدَمِ احتمالِ تقديرِ بعضِ مضافٍ إلى متبوعهما، ففي المثال الأوّلِ استُعمِلَ الجُزءُ (أحد الرّجُلين)، ولا يُمكنُ تقديرُ بعضٍ أو جُزءٍ له، وفي المثال الثاني الاختصامُ لا يكونُ إلاّ بينَ اثنينِ أو أكثرَ، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ بينَ شَخصٍ ونَفسِه. ونُقِلَ عن الأخفش القولانِ(11).

---

(1) البيت لهشام بن معاوية في: المقاصد النحوية 148/3، وبلا نسبة في: شرح التسهيل154/3، وشرح عمدة الحافظ559، والمقرب262، وشرح الأشموني342/2.

(2) ينظر: المقرّب262.

(3) ديوانه205، وطبقات فحول الشعراء180/1، وديوان الهذليينَ145/1.

(4) ديوانه110، وديوان الهذليين23/1. واقترارها: تتبُّعها في بُطونِ الأوديةِ ما لمْ تُصبه الشمسُ، فبقي رطبًا. نسؤها: بدءُ سِمنها.

(5) ديوان أبي الأسود الدؤلي150.

(6) يُنظر: المقتضب242/3 -243.

(7) يُنظر: التسهيل164، وشرحه152/3.

(8) ينظر: المسائل الشيرازيات466/2 -467.

(9) يُنظر: ارتشاف الضرب1848/4. وفيه رأي الفراء، وهشام، وأبي علي أيضًا.

(10) ينظر: أوضح المسالك329/3.

(11) يُنظر: شرح التسهيل153/3، وارتشاف الضرب1848/4. وفي المُقتضب242/3 -243، والتسهيل164، وشرح التصريح135/2، قوله بالمنعِ فقط.

ويُرجِّحُ الباحثُ مَنْعَ التوكيد بـ(كلا أوْ كِلتا) إذا انتَفَى احتمالُ تَقْديرِ بعضِ مُضافٍ إلى متبوعِهما؛ لعَدمِ تَحقُّقِ الفائدةِ من التوكيدِ بهما في هذه الحالِ؛ لأنّ التوكيد بهما لا يُفيدُ إزالةَ لَبْسٍ أوْ توهُّمٍ؛ فالمعنَى بَيِّنٌ من دُونِهما، فلا يُفيدَانِ تَمكِينَهُ في النّفْسِ، ويُمنعُ التوكيدُ بهما في هذه الحالِ أيضًا؛ لِمنعِ النَّحويينَ التوكيدَ بـ(كلّ) في نحو: جاءَ زيدٌ كُلُّه؛ لامتِناعِ تقديرِ بعضِهِ، فلا يُقالُ: جاءَ بعضُ زيدٍ؛ لأنّهُ لا يصحُّ إسنادُ الفعلِ(جاء) إلى (بعضِ زيدٍ)، ومِثلُهُ لا يَجُوزُ إسنادُ الفعل(اختصمَ) إلى (أحدِ الرجُلينِ).

وحكَى الفراء(1)أنّ (كِلا وكِلتا) قدْ يُضافانِ إلى ضميرٍ، ويأتيانِ بالألفِ في كلِّ حالٍ، كما في قول بعض العرب: كلاهما وتمرًا(2) ، فههنا(كِلا) في محلِّ نصبٍ كما كانَ في الظاهرِ، والتقدير: أعطِني كلاهما وزِدني تَمْرًا، ونحو قول الشاعر(3):

نِعْمَ الفَتى عَمَدتْ إليهِ مَطِيَّتي بي حِينَ جدَّ بِنا المَسيرُ كِلانا

خروج(كِلا وكِلتا) عن تَبعيّة ما قبلهما:

قد يَرِدُ(كِلاَ أوكِلتا)مُضافًا إلى ضميرٍ، صالِحًا للتوكيدِ، فيُباشِرُه العامِلُ، فيُخرِجُهُ حينَئذٍ عن التّبعيّةِ لما قبلِه، وهذا مع الابتداءِ بكثرةٍ، ومع غيرِه بقلّةٍ(4)، فمجيئُهُ مع الابتداءِ، نحو: مَررْتُ بالرّجُلينِ كِلاهما في المسجدِ، وبالمرأتينِ كلتاهما في الدارِ، ومنه قول الأعشى(5):

وَشَريكَينِ في كَثيرٍ مِنَ المَا لِ وَكانا مُحالِفَي إقلالِ

قَسَما الطارِفَ التَليدَ مِنَ الغُنـ ـمِ فَآبا، كِلاهُما ذو مالِ

وقول الفرزدق(6):

بَكَرَت عَلَيَّ نَوارُ تَنتِفُ لِحيَتي نَتفَ الجَعيدَةِ لِحيَةَ الخَشْخَاشِ

كِلتاهُما أَسَدٌ إذا حَرَّبتَها وَرِضاهُما وَأَبيكَ خَيرُ مَعاشِ

ومن القليلِ مجيءُ أحدِهما مع غير الابتداءِ، كأنْ يكونَ مفعولاً به، نحو قول بعضِ العرب: كليْهِما وتَمرًا(7)، والتقدير: أَعطِني كِلَيْهما وزِدني تمرًا، وقول حاتم الطائي(8):

وَعِشتُ مَعَ الأَقوامِ بالفَقرِ وَالغِنى سَقاني بِكَأْسِي ذَاكَ كِلتَيهِما دَهْرِي

أي: سقاني دهري كلتيْهما بكأسي ذاك. وأراد بـ(كلتيهما)حالتَي الفقرِ والغِنَى.

أو يكون مفعولاً بهِ مُقدّمًا على عامله، نحو قول الأغلب العِجْليّ(9):

([1]) ينظر: ارتشاف الضرب2/558.

([2]) ينظر القول في: الكتاب1/281، والأصول2/253، والمفصل70.

([3]) البيت بلا نسبة في: التذييل والتكميل1/255، وشرح الأشموني1/56.

([4]) يُنظر: التسهيل156، وشرحه3/158، 161، وشرح الأشموني2/353.

([5]) ديوانه63 .

([6]) ديوانه 285. والخَشْخاش: رَجُلٌ من عنْزة، وقيل: هو الخشخاش العَنْبري، وجعيدة امرأته.وحَرّبها: أثارها وأغضَبها.

([7]) ينظر القول في: الكتاب1/280 -281، والأصول2/253، والمفصّل70.

([8]) شرح ديوانه 77.

([9]) ديوانه، ضمن (شعراء أمويون)160.

أَرَجَزًا تُرِيدُ أمْ قَرِيضا كِلَيْهِما أجِدُّ مُسْتَرِيضا

أو مجرُورًا بحرفِ جرٍّ، نحو قول عبد مناف الهذلي(1):

إذا قَدَّموا مِئَةً وَاستَأخَرَتْ مِئَةٌ وَفْيًا وَزادُوا عَلى كِلتَيهِما عَدَدا

إضافة(كلا وكلتا) إلى اسم ظاهر:

إذا أُضيف(كِلا أو كِلتا) إلى اسمٍ ظاهرٍ، فإنّهما يكونانِ بالألفِ مُطلقًا كالاسمِ المقصورِ، فيُقدّرُ فيهما الإعرابُ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو قولك: كِلا الطالبينِ نجحا في الامتحانِ، واحترمتُ كلا الطالبينِ الناجحينِ، وسلّمتُ على كلا الطالبينِ الناجحينِ، ومن ذلك قوله تعالى: (كِلْتَا الجنّتَينِ آتَتْ أُكُلَها)، وقول الأعشى(2):

كِلا أَبَوَيكُمْ كانَ فَرعاً دِعامَةً وَلَكِنَّهُمْ زادُوا وَأَصبَحْتَ ناقِصَا

وقول دُريد بن الصِّمّة(3):

يَا فارِسَ الخَيلِ في الهَيْجَاءِ إذ شُغِلَتْ كِلتَا اليَدَينِ كَرُورًا غَيْرَ وَقّافِ

وقول الفرزدق(4):

كِلتَا يَدَيهِ غِياثٌ عَمَّ نَفعُهُما يُستَوكَفانِ وَلا يَعرُوهُما عَدَمُ

هذا الحُكمُ في(كِلا وكِلتا) هو الحُكمُ المُجْمَعُ عليهِ من السّماع عن العربِ، والبصريُّونَ لا يُجيزونَ غيرَه(5).

وحكَى الكِسائي(6)، والفراءُ أنّ بعضَ العربِ يُجري(كِلا وكِلتا) معَ الاسمِ الظّاهرِ مُجراهما مع الضّميرِ، وعَزى الفراءُ هذه اللُّغةَ إلى بني كِنَانة، فقال: «وقدِ اجتمعتِ العربُ على إثباتِ الألفِ في(كلا الرّجُلَيْنِ) في الرفعِ والنصبِ والخفضِ إلاّ بَني كِنانة، فإنّهمْ يقولونَ: رأيْتُ كِلَي الرّجُلَينِ، ومَرَرْتُ بِكِلَي الرّجُلَينِ، وهي قبيحةٌ قليلةٌ، مَضَوا على القِياس »(7).

لُزوم إضافة(كلا وكلتا) إلى معرفةٍ مُثنًّى أو في معناه:

يلزمُ أنْ يُضافَ(كِلا وكِلتا) إلى معرفةٍ مُثنًّى لفظًا ومعنًى ظاهرًا، كما في الشواهدِ السابقةِ، أوْ إلى معرفةٍ في معنى المُثنًّى، وهذا هو الأصلُ الذي يكونانِ عليه؛ لأنّ وضعَهما إنّما هو لِتوكيدِ المعرفةِ، والتأكيدُ يلزمُ مُطابقَتُهُ للمُؤكَّدِ في التعريفِ.

ومِن إضافتِهما إلى معرفةٍ مُثنًّى معنًى دون لفظٍ، نحوُ قول عبدِالله بن الزِّبَعْرَى(8):

إنّ للخيرِ ولِلشَّرِّ مَدَى وكِلا ذَلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

(1) شرح أشعار الهُذليين673/2، وخزانة الأدب45/7، 47.

(2) ديوانه199.

(3) ديوانه 94.

(4) شرح ديوانه354/2. والغياث: الكَرَم. ويستوكِفان: يُطلَبُ مطرُهُما، أي: عطاؤهما.

(5) ينظر: الإنصاف439/2 -450.

(6) يُنظر: التذييل والتكميل254/1، وارتشاف الضرب558/2، والمساعد42/1.

(7) معاني القرآن له184/2.

(8) شعره 41، وشرح المفصل2/3، 3، والمغني في النحو266/1، وشرح شواهد المغني549/2، و البيت بلا نسبة في المقرب233، ومغني اللبيب286/1، وأوضح المسالك139/3، والمساعد343/2.

لأنّ(ذلكَ) إشارةٌ إلى الخيرِ والشرِّ، وهُما مثنّى معنًى، ونحو قول آخَر(1):

كِلانا غَنِيٌّ عنْ أخِيهِ حياتَهُ ونحْنُ إذا مِتنا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقول أبي دَهْبَلٍ الجُمَحِي(2):

أليسَ عجيبًا أنْ نكونَ ببلْدَةٍ كِلانا بها ثاوٍ ولا نتكلّمُ

وقول العُدَيل بن الفَرْخ العِجْلِيّ(3):

كِلانَا يُنادِي يا نِزارُ وبينَنا قَنًا من قَنا الخَطِّيِّ أو من قَنا الهِنْدِ

فَههنا قد أُضيف(كِلاَ)إلى مُضمَرٍ صالِحٍ للتثنيةِ والجمعِ، وهو(نا المُتكلِّمينَ)، ولكنّه دلَّ على مُثنّى معنًى؛ لأنّه عادَ على اثنينِ، وهُما: الشاعر(المُتكلِّم) وأخوهُ أو صاحبُهُ أو غيره.

وقول الفرزدق(4):

كِلا السّيفِ والعَظْمِ الّذيْ ضرَبَا بهِ إذَا التقيا في السّاقِ أَوْهاهُ صاحبُه

وقول آخر(5):

كِلا الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ والضّيْفِ نائلٌ لَديَّ المُنَى والأمْنُ في اليُسْرِ والعُسْرِ

وقول آخر(6):

كِلا أخِي وخَلِيلِي واجِدي عَضُدَا في النائباتِ وإلْمَامِ المُلِمّاتِ

في هذه الأبياتِ أُضيفَ(كِلا) إلى اسمٍ مُفردٍ عُطِفَ عليه مُفردٌ آخرُ، فهذا في حُكْمِ المُثنَّى؛ لأنّ العطفَ بالواو نظيرُ التثنيةِ. ومِثلُ هذا لا يجوز إلاّ في ضرورةِ الشعرِ، قال ابن فلاح(7): ولا يجوزُ ذلك في اختيارِ الكلامِ؛ لأنّ (كِلا وكِلْتا) موضوعانِ لِتأكيدِ المُثنّى الصِّناعيِّ، فيمتنِعُ إضافتهما إلى غيرِه.

وأجازَ ابنُ الأنباري(8) إضافة(كِلا) إلى مُفردٍ بشرطِ أنْ يتكرّرَ، نحو: كلاي وكِلاكَ مُحسِنانِ، المعنى: كِلانا مُحسِنانِ. ومَذهبُ البصريينَ أنّهما لا يُضافانِ إلاّ إلى معرفةٍ، وأجازَ الكوفيُّون أن يُضافا إلى نكرةٍ مُخصوصةٍ، فيُقالُ: كِلا رجلينِ عندَكَ

(1) البيتُ لعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر الطالبي في: الكامل277/1، والحماسة البصرية56/2، وللمُغيرة بن حبناء التميمي في: لسان العرب: غنا، وللأبيرد الرياحي في الأغاني143/13، ولعبدالله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في: شرح شواهد المغني555/2، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور559/2، ومغني اللبيب270/1، والمساعد343/2.

(2) البيتُ له في الأغاني158/7.

(3) البيتُ له في: ديوان الحماسة 207 ، والتنبيه لابن جني190. ونزار: هو نزار بن معدِ بن عدنان والخطّيّ: نسبة إلى موضعٍ تُجلَبُ إليه الرماح من الهند.

(4) شرح ديوانه1/ 121، وهو بلا نسبة في: المسائل الشيرازيات453/2، والتنبيه لابن جني368، وشرح التسهيل107/3، والمقرب232، وهذه المصادر مُتباينة في رواية البيتِ، مع بقاءِ موطن الاستشهاد.

(5) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل107/3، وارتشاف الضرب1814/4، والمقاصد النحويّة544/2.

(6) البيت لأبي الشعر الهلالي في: شرح أبيات المغني257/4، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل107/3، والمساعد344/2، ومغني اللبيب269/1، والمقاصد النحويّة543/2 -544.

(7) ينظر: المغني في النحو268/1.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب1418/4، والمساعد343/2، والمقاصد النحوية544/2.

قائمانِ، فإنّ(رَجلينِ) نكرةٌ قد تخصصتْ بوصفِها بالظّرْفِ(عندك)، وحُكي عن العربِ: كِلتا جاريتينِ عندَكَ مقطوعةٌ يدُها، أي: تاركةٌ للغزلِ(1).

اختلاف النحويين في تاء(كِلتا):

اختلفَ النحويُّونَ في تاء(كِلتا)، ولهم فيها آراء مُتباينة، وهي:

الأوّل: رأي سيبويه ومَنْ وافقه(2)، وهو أنّ التاءَ في(كِلتا) مُبدلةٌ من واوٍ، والأصل: كِلْوَى على فِعْلَى كَذِكْرَى، وجِفْرَى، فهذه التاءُ بدلٌ من الواو، فهي بمنْزِلة التاءِ في بنتٍ وأُختٍ، وليستْ للتأنيثِ.

والّذي يدُلُّ على أنّ لامَ (كِلْتا) معتلةٌ قولُهم في مُذكّرِها:(كِلا)، و(كِلا) على فِعَلٍ، ولامُهُ مُعتلةٌ بمنْزلةِ لامِ (حِجَا ورِضَا)، وهُما من الواوِ، لِقولِهم: حَجَا يَحْجُو، والرضوانُ، ولذلكَ مثلّها سيبويه(3)بما اعتلّتْ لامُهُ، فقالَ: التاء في(كِلتا) بمنْزلةِ الواو في (شَرْوَى).

والثاني: رأي الجَرْمي(4)، وابن قتيبة(5)، وهو أنّ التاءَ زائدةٌ للتأنيثِ، ووزنُ (كِلتا) عندهما: فِعْتَل.

والثالث: رأي قومٍ، ومنهم أبو سعيد السيرافي(6)، والفارسي(7)، وهو أنَّ التاءَ فيها بَدَلٌ من الياءِ، فأصلُها(كِلْيَا)؛ لأنَّ الإمالةَ في(كِلا) جائزةٌ، نحو قوله تعالى:(إمّا يَبْلُغَنّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أحدُهُما أوْ كِلاهُما) (8)[الإسراء:23]، والأصلُ في مثلِ ذلكَ للياءِ، ولأنّ التاءَ في(كِلتَيْ)بدلٌ من ياءٍ كما في(ثِنْتَينِ).

والرابع: رأيُ بعضِهم، وهو أنّ هذه التاءَ زائدةٌ للإلحاقِ(9).

والخامس: أجازَ بعضُهم أنْ تكونَ بدلاً عنْ الواوِ أو الياءِ، فجَمعَ بين الرأيينِ الأول والثالث، وهذا رأي ابن الخشّاب، إذْ قالَ: « و(كِلْتا) للمؤنّثِ، تاؤها مُنقلِبةٌ في القولِ الصَّحيحِ عن الواوِ أو عن الياءِ اللتينِ أجزنا انقلابَ ألفِ (كِلا) عن كُلِّ واحِدةٍ منهُما، فإنْ كانتْ مُنقلبةً عن واوٍ، فإنّ الأصلَ (كِلْوا)، فَقُلِبتِ الواوُ تاءً كما قُلِبتْ في (تُراث)، والأصلُ (وُراثٌ)، و(تجاه) والأصلُ (وُجاه)، وإنْ كانتْ مُنقلِبةً عن ياءٍ، فالأصلُ (كِلْيا)، فقُلِبتِ الياءُ تاءً كما قُلِبتْ في (ثِنتينِ)؛ لأنّ أصلَ (ثِنتينِ): ثِنيينِ؛ إذْ كانتْ من ثَنيتُ» (10).

وحُجّةُ أصحاب الرأي الأوّل - وهي الأقوى - أنّ الكلمةَ مؤنثةٌ لاختصاصِها بتوكيدِ المؤنّثِ، والأصلُ أنْ يكونَ للتأنيثِ علامةٌ، والألفُ هنا تصلُحُ لذلكَ، والتّاءُ قبلَها لا تصلُحُ للتَّأْنِيثِ؛ لأنَّها تكونُ حشوًا، وزيادتُها في هذا المثالِ لا نظيرَ لهُ،

([1]) ينظر: ارتشاف الضرب1418/4، ومغني اللبيب269/1.

([2]) ينظر: الكتاب82/2، 83، 364/3، والأصول78/3، والتعليقة للفارسي 190/3، وسر صناعة الإعراب151/1، والمرتجل67، وشرح المفصل6/6، واللباب338/2، 339.

([3]) يُنظر: الكتاب364/3.

([4]) يُنظر: التعليقة للفارسي190/3، وسر صناعة الإعراب151/1، والمسائل البصريات793/2 -794، وشرح المفصل6/6، واللباب 338/2، 339، وشرح الشافية للرضي248/2.

([5]) يُنظر: أدب الكاتب623، والاقتضاب343/2.

([6]) ينظر: المغني في النحو270/1.

([7]) ينظر: همع الهوامع152/1.

([8]) قرأ بإمالة (كلاهُما) في الآية حمزة والكسائي وخلف. ينظر: إتحاف فضلاء البشر195/2، ومعجم القراءات41/5.

([9]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل80/1، وعزاه السيوطي إلى الجرمي، في همع الهوامع152/1.

([10]) المُرتجل67.

وليستْ هذه التاءُ للتأنيثِ؛ لأنّ العربَ لا تجمعُ بينَ تاءِ التأنيثِ وألفِ التأنيثِ، ولأنّ تاء التأنيثِ لا يكونُ قبلها إلاّ فتحةٌ أو ألِفٌ.

واحتجَّ الجرمي على رأيهِ بأنّ الألفَ لو كانتْ للتأنيثِ لم تُقلبْ في الجرِّ والنصبِ ياءً. وهذا مَرْدُودٌ من وَجهينِ(1):

الوجهُ الأوّل: أنّ القلبَ ههنا استحسانٌ، وحملٌ على ألفِ (على وإلى)، كمَا أُبدلتْ في المذكّرِ، وهي لامُ الكلمةِ، والمنقلبةُ في الجرِّ والنصبِ لا تكونُ لامًا.

والوجهُ الثاني: أنّهم قدْ قلَبُوا ألفَ التأنيثِ ياءً، فقالُوا في سُعْدَى: سُعْدَيَات؛ لأجلِ الدليلِ المقتضَى للقلبِ، فكذلك هنا.

وما ذهبَ إليه أصحاب الرأي الثالث يُجابُ عنه بأنّ إمالة(كلا)إنّما كانَ لأجلِ الكسرةِ، ولأنّها قد انقلبتْ مع الضميرِ ياءً تشبيهًا لها بـ(عليْكَ، وإليْكَ، ولَديكَ)،فلِذلكَ أُميلتْ، وبأنّ التاء في(كِلْتَيْ)بَدَلٌ من واوٍ حملاً على الأعمِّ الأغلبِ؛ لأنّ إبدال التاء من الواوِ أكثرُ من إبدالها من الياءِ(2).

والرأي الرابع الذي يرى أنّ هذه التاءَ زائدةٌ للإلحاقِ، مردودٌ بما يلزمُ في النسبةِ من:كِلْتيّ، وكِلتَوي قياسًا على رأي يونس السّابق ذِكره.

تصغير(كلا وكِلتا) والنسبةُ إليهما:

إذا أُريدَ تصغير(كِلا)، فهو مِثلُ(مِعَى)، فَيُقالُ: كُلَيّ على(فُعَيْلٍ).

ويُقال في تصغيرِ(كِلتا): كُلَيَّا على (فُعَيعَل)؛ لأنّ الاسمَ المنتهي بألف تأنيثٍ رابعةٍ يُصغّرُ على (فُعَيْعَل) بفتحِ الحرفِ الذي قبل الأخير مُناسبةً للألِفِ، سواء كانَ أصلُ تاءِ(كلتا) واوًا أوْ ياءً، فإنْ كانَ أصلُها واوًا(كُلَيْوَى)، فإنّ الواوَ تُقلبُ ياءً لاجتماعِهما في كلمةٍ واحدةٍ والسابقُ منهُما ساكنٌ سكونًا أصليًّا، ثُمّ تُدغمُ الياءان، وإنْ كانَ أصلُها ياءً(كُلَيْيَا)، فإنّ الياءيَنِ تُدغمانِ معًا، وتصيرُ الكلمة: كُلَيًّا، وتُرسم الألِفُ ههنا في آخر الكلمة مقصورةً طويلة، لأنّ قبلَها ياءً، وإنْ كانت الكلمة غير ثلاثيّة.

ولو أُريدَ النَّسبةُ إلى(كِلا)، لَقيلَ: كِلَوِي، لا غيرَ(3)، وأمّا النسبةُ إلى(كِلتا) فقد سبق توضيحها مع النسبة إلى (ثنتان).

التَّسْمِيَةُ بـ(كِلا وكِلتا):

إذا سمَّينا بـ(كِلا)، نقول مثلاً: هذا كِلا أقبلَ، كما نقولُ: هذا مِعَى، فيُعامَلُ معاملةَ الاسم المقصور، وهذا على رأيِ من جعله مُفردًا، وهم البصريونَ ومَن وافقهُم، وأمّا على رأي من جعلَهُ مُثنّى، وهُمْ الكوفيُّونَ، فنرُدُّ النونَ؛ لأنّها إنّما حُذفتْ لأجلِ الإضافةِ، فنقول: كِلانِ، بكسرِ النونِ(4).

وإذا سَمَّيْنا بـ(كِلتا)، فإنّه يُمنعُ من الصّرفِ، معرفةً ونكرةً، على مذهبِ من جعلَ ألفَه للتأنيثِ؛ فيكونُ حينئذٍ مِثل: سَكْرَى وذِكْرى، لو سمّينا بهما، فنمنَعُهما من الصرفِ معرفةً أوْ نكرةً؛ لأنّ ألفَ التأنيثِ يستأثِرُ وحدَهُ بالمنعِ من الصرفِ. وأمّا على مذهب الجرمي فإنّنا نصرِفُهُ في النكرةِ دونَ المعرفةِ؛ فيكونُ حينئذٍ مثل: قائمة، وقاعدة، إذا سَمّينا بهما، فنمنعُه من الصّرْفِ

(1) ينظر: اللباب339/2.

(2) ينظر: شرح المفصل54/1، والمغني في النحو271/1.

(3) يُنظر: المسائل الشيرازيات445/2.

(4) يُنظر: المصدر نفسه.

للعلميّةِ والتأنيثِ، إنْ كانتْ معرفةً، ونَصرفُه في النكرة؛ لِفقدِ العلميّة(1). وأمّا على رأي من جعله مثنّى، فتُرَدُّ النونُ؛ لأنّها حُذِفتْ لأجلِ الإضافةِ كما في(كلا)، فنقولُ مَثلاً: هذا كِلتانِ أقبلَ(2).

المطلب الخامس:

مصادرُ مُثناةٌ ولم يُستعمل لها مصدرٌ مُفرد

وردَتْ في العربيّة مصادرُ مُستعمَلَةٌ بصورةِ المُثنَّى، ولم يُفْرَدْ لها مصدرٌ مُستَعملٌ على حالتها، وهذه المصادرُ تُفيدُ التكرارَ، وعاملُ النصبِ فيها محذوفٌ لُزومًا؛ لأنّ المصْدَرَ منها بَدَلٌ من فعلِهِ وقائمٌ مقامَهُ، وهذه المصادرُ لا تتصرّفُ، ويُلتَزَمُ فيها الإضافةُ والتثنيةُ، فإنْ أُفرِدَ منها شيءٌ كانَ مُتصرِّفًا، ولا يلزمُ المصدريّة.

وأشهرُ هذه المصادر:

1 - دَوَالَيكَ: على(فَعَالَيْكَ)، ومعناه: مُداوَلةً بعدَ مُداوَلَةٍ، ولمْ يردْ مصدرًا إلاّ هكذا منصوبًا بلفظِ التثنِيةِ، ولَمْ يُفرَدْ لهُ واحدٌ، قال سُحَيمٌ عبدُ بني الحَسْحَاس(3):

فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءٍ مُنِيَّرٍ وَمِنْ بُرْقُعٍ عنْ طَفْلَةٍ غيرِ عانِسِ

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُردِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حتَّى كُلُّنَا غيرُ لابسِ

2- حَنَانَيْكَ: على(فَعَالَيْكَ)، ومعناه: تحَنُّنًا بعدَ تَحنُّنٍ، ولَمْ يُسْتعمَلْ مصدرًا إلاّ هَكَذَا منصُوبًا بلفظِ التثنيةِ، نحو قولِ طَرَفةَ(4) يُخاطبُ عَمْرَو بن هِند:

أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وقدْ أُفرِدَ واستُعْمِلَ مُتَصَرِّفًا، نحو قوله تعالى:﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا، وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً ﴾ [مريم12 -13]، فـ(حنانًا)مُفردٌ، وهو مَعطُوفٌ على(الحُكْمَ) منصوبٌ مِثْلَهُ، ونحو قول الشاعر(5):

فقالتْ: حَنانٌ ما أتَى بِكَ هَاهُنا أَذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحيّ عارِفُ؟

أفْرَدَ(حنان)، ورفعَه؛ لأنّهُ خبرٌ لِمبتدأٍ محذوفٍ، وليسَ مصدرًا، والتقدير: أمرُنا حَنانٌ.

3- حَوَالَيْكَ: على(فَعَالَيْكَ)، ومعناه: الإقامةُ والقُرْبُ، كأنّه أُريدَ به الإحاطة من كلِّ جهةٍ، لأنّه يُقال: أحْوَالَكَ. ويُحتَملُ أنْ يرادُ به: إطاقةً بعدَ إطاقةٍ، وليس له فعلٌ من لفظِه. ويجوزُ نصبُهُ على الظرفِ، وعلى الحالِ(6).

([1]) يراجع في هذا: الكتاب3/364، وشرحه للسيرافي4/117، وشرح المفصل1/54 -55.

([2]) يُنظر: المسائل الشيرازيات2/445 -446.

([3]) ديوانه16، والمقاصد النحوية2/532. والطَّفلة بالفتحِ: الليِّنة، وبالكسرِ: الصغيرة، والعانس: المرأة الكبيرة.

([4]) ديوانه172، والكامل2/733.

([5]) البيت للمُنذر بن درهم الكلبي في: شرح أبيات سيبويه1/273، وخزانة الأدب2/112، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب إلى الخليل174، والكتاب1/320، 349، والكامل2/732، والمقتضب3/225، ودقائق التصريف442، وأخبار الزجاجي164، وتحصيل عين الذهب206.

([6]) ينظر: ارتشاف الضّرَب3/1365. ذكر ذلك أبو حيان نقلاً عن صاحب البسيط، وهو ضياءُ الدين بن العِلج.

وكذا يقولون: حَوَالَينا، وحَوَالَيْه، والجميعُ بلفظِ التثنيةِ لا غير. وذكرَ الزجّاجي(1) أنّه لم يُفْرِدْ لهُ واحدٌ إلاّ في شعرٍ شاذٍّ، وهو قولُ الراجزِ(2):

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكا وَزَعَمُوا أَنّكَ لاَ أَخَا لَكَا

وأَنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكا

وذكرَ المُبرِّدُ(3)أنّ مُفردَ حَوَالَيْهِ: حَوَالٌ، كما أنّ (حَنَان) مُفردُ (حَنَانَيْهِ)، أي: أنّهُ يُستعْملُ مِثلَهُ مُتصرِّفًا، ولا يلزمُ المصدريّة.

4- هَذَاذَيْكَ: على(فَعالَيْكَ)، وهُوَ مَصْدَرٌ مُثنًّى كسابقِيهِ على غيرِ نمطِ التثنية يُرادُ به الجنسُ، منصوبٌ بفعلٍ من معناه لازمِ الحذفِ، تقديره: هَذًّا بعدَ هَذٍّ، أي: قَطْعًا بعدَ قَطعٍ، أو إسراعًا بعدَ إسراعٍ. والهَذُّ والهذَذُ: سُرعةُ القطعِ، وسُرعة القراءة. وقال ابنُ السيرافي(4): موضِعُهُ نَصْبٌ على الحالِ، تقديره:اضربْ مُتَتَابعًا.

وقد ذكره الزجّاجي(5) مع ما يُستعملُ مثنًّى ولم يُفرَدْ له واحدٌ، واكتفَى بالإشارةِ إلى أنّ واحِدَهُ مُسْتعمَلٌ، وأنّ سيبويه أنشدَ(6)الرَّجَزَ:

ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا

وفي الحقيقةِ أنّ مُفرَدَ(هذَاذَيكَ) هو هَذَاذٌ، ولَمْ نَجْدْهُ مُستعمَلاً، وإنّما المُستَعْمَلُ هو(الهذُّ والهذَذُ)، وقد استُعمِلَ (الهذُّ) في المصدريّة وغيرها ؛ فيُقال: يَهُذُّ القُرآنَ هَذًّا، ويَهُذُّ الحديثَ هذًّا، أي: يسرُدُهُ. وذاك الإزميلُ هَذٌّ، أي: حَادٌّ (7).

5- لَبّيْكَ وسعْدَيْكَ: على (فَعْلَيْكَ)، وهُما يُستعمَلانِ هَكذَا بلفظِ التثنيةِ. و(لبيّكَ): من الإلباب، يقال: ألَبَّ الرجلُ بالمكانِ إلبابًا، إذا أقامَ به، فإذا قال: لبّيْكَ، فكأنّهُ قالَ: أنا مُقِيمٌ على طاعتِكَ وعندَ أمرِكَ، فهو منصوبٌ بفعلٍ من معناه لازمِ الحذفِ، والتقدير: إقامةً على إجابتك بعدَ إقامةٍ.

وذكرَ سيبويه(8)أنّ بعضَ العربِ تقولُ: لَبٍّ (بالكسرِ)، وهو مصدرٌ بمعنى: إجابة، فهو مُفردُ (لبيْكَ)، منصوبٌ مبنيٌّ كأمسِ وغاقِ؛ لقلّةِ تَمكُّنِه. وذهب ابن جني(□) في بعضِ أقوالِهِ إلى أنّ(لَبٍّ) اسمُ فعلٍ بمعْنَى: لَبّيك، صرّح بذلك في باب

(1) يُنظر: أمالي الزجاجي82، وأخباره 163.

(2) الرجز بلا نسبة في: الكتاب1/ 352، وأخبار الزجاجي164، وأماليه82، ورسالة الصاهل والشاحج180.

(3) يُنظَر: الكامل732/2.

(4) يُنظَر: شرح أبيات سيبويه له 310/1، والانتخاب لابن عدلان53.

(5) ينظر: أخبار الزجاجي165، وأماليه83.

(6) الرجز للعجاج في: ديوانه99، والكتاب350/1،وشرح أبيات سيبويه310/1، والمقاصد النحويّة530/2 -531، وقبله: حتَّى تَقضّى القَدَرُ المُقضَّى. والوَخْضُ: الطعنُ غير الجائف، يُقال: وخَضَه بالرُّمحِ، وهو صفةٌ لقوله(طعنًا).

(7) ينظر: لسان العرب: هذذ.

(8) ينظر: الكتاب351/1.

(9) ينظر: الخصائص40/3.

أسْماه(باب تسمية الفعل). وذهب ابنُ مالكٍ(1)إلى أنّ(لَبِّ) اسمُ فعلٍ، بمعنى: أَجَبْتُ. وهُوَ بعيدٌ، وردّه أبو حيّان(2)؛ لأنّ(لَبِّ) يُضافُ إلى ضمير المُتكلِّم، نحو قول الشاعر(3):

دَعَوْني فيا لَبِّي إذا هَدَرَتْ لَهُمْ شَقَائقُ أقوامٍ فأسْكَتَها هَدْرِي

وأنه يُضافُ إلى الظاهرِ، نحو: لبَّى خالِدٍ، وإلى ضمير الغائبِ، قالوا: لبَّيهِ، وقال(4): ومَن ادّعَى شذُوذَ إضافته إلى الظاهرِ أو ضميرِ الغائبِ، فدعْوَاهُ باطِلةٌ.

وذهب يُونُسُ بنُ حَبيب(5)إلى أنّ (لَبَّيْكَ) اسمٌ مُفْردٌ، وأصلُهُ (لَبَبَ)، ثُمّ أُبدلت الباءُ الأخيرةُ ألفًا؛ لكثرةِ الباءاتِ، فصارَ: لَبَّى، ووزنُهُ عندهُ(فَعْلَلَ). قال ابن جني: «ولا يجوزُ أنْ تَحملَهُ على فَعَّلَ لقلةِ فَعَّلَ في الكلام، وكثرةِ فَعْلَلَ، فقُلبتْ الباءُ التي هي اللامُ الثانيةُ منْ (لَبَبَ) ياءً هربًا من التضعيفِ، فصار (لَبّي)، ثُمَّ أُبدِلَتْ الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فصارتْ (لَبَّى)، ثمَّ إنّها لمّا وُصلتْ بالكافِ في (لبَّيْكَ)، وبالهاءِ في (لَبّيْه) نحو ما أنشدناه أبو علي:

إنّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذاتُ مَنْزِعٍ بَيُونِ

لقلتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني

قُلِبَتْ الألفُ ياءً كما قُلِبَتْ في(إلى، وعلى، ولدى)، إذا وصلتَها بالضّمِيرِ، فقلتَ: إلَيْكَ، وعَلَيْكَ، ولدَيْكَ »(6).

والذي ذهبَ إليه سيبويه - وعليه الجُمهورُ - أنّه تثنيةُ (لَبٍّ)، كما أنّ(حَنَانَيْكَ) تثنيةُ (حَنَان)؛ لأنّه - كما ذُكِرَ سابقًا - قد سُمعَ (لَبٍّ)، ولم يُسمعْ (لَبًّا).

واحتجَّ سيبويه على يونس بأنّه لو كانتْ ياءُ (لَبَّيْكَ) بمنزلةِ ياءِ (عليكَ، وإليكَ، ولَدَيكَ)، لوجبَ متى أضِيفَتْ إلى الاسمِ الظاهرِ أن تُقرَّ ألفًا، كمَا أنّهُ متى أضيفتْ (عليك) وأخَتاها إلى الاسمِ الظاهرِ أقِرّتْ ألفُها بحالها، ولكانَ يُقالُ على هذا: لبّى زيدٍ، ولبّى جعفرٍ، كما يُقال: إلى زيدٍ، وعلى جعفرٍ، ولدى سعيدٍ، وأنشد قول الشاعر(7):

دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَرًا فلبَّى فلبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فقوله: فلَبَّي(بالياء)مع إضافته إياهُ إلى الاسم الظاهرِ، دلالةٌ على أنّهُ اسمٌ مثنًّى بمنزلة غلامَي زيدٍ، وصاحِبَي سَعِيدٍ.

وأمّا(سَعْدَيْكَ) فلا يُستعمَلُ وحدَهُ بلْ يأتي تابعًا لِلَبَّيْكَ، وهُو مأخوذٌ من الإسعادِ، والإسعادُ والمساعدةُ سواءٌ، فإذا قال زائرُ البيتِ الحرامِ للهِ عزَّ وجلَّ: لَبّيْكَ وسَعْدَيْكَ، في التلْبيَةِ، فكأنّهُ قال: أنا مُقِيمٌ عندَ أمرِكَ ومُتَابِعٌ له. وناصِبُهُ فِعلٌ من لفظه لازمُ الحذفِ، والتقديرُ: إسعادٌ لكَ بعدَ إسعادٍ.

والكافُ في نحو: لَبّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وحنانَيْكَ - الواقعُ موقعَ الفعلِ الذي هو خبرٌ - في موضعِ المفعولِ؛ لأنَّ المعنى لزومًا وانقيادًا لإجابتِكَ ومساعدةً لما تُحبُّهُ، ومعنى حنانيك يا ربي: أَسْتَرْحِمُك.

([1]) ينظر: شرح التسهيل2/116.

([2]) ينظر: ارتشاف الضرب3/1364. وبردِّ أبي حيان على ابن مالك ههنا يُردُّ به على ابن جني أيضًا.

([3]) البيت بلا نِسبة في: ارتشاف الضرب3/1394، ومغني اللبيب2/753.

([4]) أي: أبو حيان.

([5]) ينظر: الكتاب1/351، والتنبيه لابن جني301.

([6]) سر صناعة الإعراب2/746.

([7]) البيت لأعرابي من بني أسد في المقاصد النحوية2/518، وشرح التصريح1/697، وشرح شواهد المغني2/910، وهو بلا نسبة في: الكتاب1/352، وسر صناعة الإعراب2/747، واللباب1/465، وشرح التسهيل1/143، 2/115.

وأمّا الكافُ في نحو: هَذَاذَيكَ، ودَوَالَيْكَ، وحَنَانَيْكَ - إذا وقعتْ موقعَ الطلبِ - في موضع الفاعلِ، كأنّهُ قالَ: هذُّكَ، ومُداولَتُكَ، وتَحَنُّنُكَ(1).

وذَهَبَ الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَريّ(2)إلى أنّ الكافَ المُلحقة بهذه المصادر حرفُ خِطَابٍ، لا محلَّ لها من الإعراب كما هي في نحو: (أبْصِرْكَ)، و(النّجَاكَ)، و(ذَلِكَ) (3)، وحُذِفتِ النونُ لشبَهِ الإضافةِ، ولأنَّ الكافَ تطلبُ الاتصالَ بالاسمِ كاتصالِها باسمِ الإشارةِ، والنُّونُ تَمْنعُها منْ ذلكَ، فَحُذِفَتْ.

وما ذهبَ إليه الأعلمُ ههنا مَردُودٌ؛ لأنّ الاسمَ الظاهرَ وضميرَ الغائبِ يقعانِ في موضع الكافِ، وذلك يُبْطِلُ كونَها حرفًا.

المطلب السادس:

ألفاظٌ سَمَاعيّةٌ مُلحَقةٌ بالمُثنَّى، ولم يُستعمَلْ لها مُفردٌ

هُناكَ ألفاظٌ مُثنّاةٌ سُمِعتْ عن العربِ، وليستْ بمصادرَ، ولَم يُستَعملْ لها مُفردٌ من لفظِها، في مَعانٍ مُحدّدة، ولذا فهي تأتي مُلحقةً بالمُثنَّى في الإعرابِ، ومنها ما يأتي:

أ - الأُنْثَيان: على(الفُعْليَان)، وهما خُصْيَتَا(4)الإنسانِ وأُذْناه، والأُنُوثةُ فيهما مِنْ جَهَةِ تأنيثِ الاسمِ، وهما مِمّا استعْمِلَ مُثَنّى، ولم يُفرَدْ له؛ فلمْ يقُولُوا: أُنْثَى(5)في هذا المعنَى. قال الفرزدق(6):

وكُنّا إذا القَيْسِيُّ نَبَّ عَثُودُهُ ضَرَبْنَاهُ فَوْقَ الأُنْثَيينِ علَى الكَرْدِ

فالأُنْثَيانِ في البيتِ بمعنى: الأُذْنَانِ، والكَرْد: العُنُقُ. ويُقال: «نَزَعَ أُنْثَيَيهِ ثُمَّ ضرَبَهُ تحتَ أُنْثَيَيهِ» (7)، و(الأُنْثيان) هنا، الأُولَى: خُصْيتاه، والثّانية: أُذْنَاه، والمعنَى: نزَعَ خُصْيتيهِ ثُمَّ قَتلَهُ.

ب - الأَصْدَرَانِ: على(الأفْعَلانِ)، وهُما عِرْقَانِ يَضْرِبانِ تحتَ الصُّدْغَينِ، ولمْ يُفْرَدْ لهُما واحِدٌ، تقولُ العربُ: جاءَ فُلانٌ يَضْرِبُ أصْدَرَيْهِ، إذا جاءَ فارِغًا لا شيءَ معه، يعني: عِطْفَيْهِ. ويُروَى: أَسْدَرَيْهِ، وأَزْدَرَيْهِ، وأَصْدُغَيْهِ(8).

([1]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور415/2، وارتشاف الضرب1365/3.

([2]) ينظر: المصدران أنفسهما.

([3]) تُنظر مِثلُ هذه الكلمات وحُكمُ الكاف فيها، في: المقتضب40/1، 210/3، وسر صناعة الإعراب310/1 .

([4]) قال أبو عمرو: الخصيتان: البيضتان، والخصيان: الجِلدتانِ اللتان فيهما البيضتانِ، وقيل: الخصية البيضة، فإذا ثُنيت، قيل: خُصيان، ولم تلحقه التاء، وكذا (الأَلية) إذا ثنيتها، قلت: أليان (بغير تاء)، وهما نادران. وجمعُ الخُصيتان: الخصي، وواحدها: الخُصية (بالضمِّ)، والخِصية (بالكسر)، وقال أبو عبيد: سمعته بالضَّمِّ، ولم أسمعه بالكسر، وسمعتُ: (خصياه)، ولم يقولوا: خُصْي، للواحد. ينظر: لسان العرب: خصا.

([5]) يُنظر: التمام لابن جني85 -86، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي238، ولسان العرب:أنث، والمزهر175/2.

([6]) شرح ديوانه301/1، وطبقات فحول الشعراء555/2 . نبّ عَثُودُه: تكبّر.

([7]) القولُ في: أساس البلاغة، وتاج العروس: أنث.

([8]) يُنظر: أمالي الزجاجي81، وأخباره 163، ومجمع الأمثال163/1، ولسان العرب: صدر.

ت - الثِّنَايَان: على(الفِعالاَن)، وهُما طرَفا عِقالِ البعيرِ، يُقالُ: عَقَلْتُ البعيرَ بِثِنَايَيْنِ، وفي حديثِ عمْرُو بن دينار قال:« رأيتُ ابنَ عُمَرَ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ، وهيَ بارِكَةٌ مَثنيّةٌ بِثِنايَيْنِ» (1). يعني: مُعْقُولةٌ بِعِقَالَين، ويُسمَّى ذلكَ الحبلُ الثِّنَايةَ. و(الثِّنايانِ) لمْ يُفْرَدْ لهُما واحِدٌ؛ لأنَّهُ حبلٌ واحدٌ تُشَدُّ بأحدِ طرفَيهِ يدٌ، وبالطرفِ الآخَرِ اليدُ الأخرَى، فهما كالواحدِ.

ويأتي(الثِّنايان) بالياءِ، ولمْ يُهمزْ؛ لأنّه لفظٌ جاءَ مثنًّى لا يُفردُ واحدُهُ، فَيُقالُ: ثِناء، فَتُرِكتِ الياءُ على الأصلِ؛ لأنَّ أصلَ الهمزةِ في(ثِناء) - لَوْ أُفْرِدَ - ياءٌ؛ لأنَّه مِنْ ثَنَيْتُ، ولكنّه لمْ يُفردْ، فَشُبِّه بِمفْرَدٍ في حَشْوِهِ ياء كـ(سِقاية) و(نِهاية)، ولو أُفرِدَ واحدُهُ، لَقِيلَ: ثِناءان، وذلكَ لأنّها ياءٌ وقَعَتْ مُتطرِّفةً بعدَ ألِفٍ زائدةٍ، فَالواجبُ أنْ تُقْلَبَ الياءُ همزةً، وعند التثنيةِ الأَوْلى والأجودُ أنْ تبقَى الهمزةُ، وهذا في كلِّ همزةٍ مُبدلةٍ من أصلٍ، وهي مُتطرِّفةٌ بعد ألفٍ زائدةٍ، كمَا نقولُ في كِسَاء ورِدَاء:كِسَاءَانِ ورِدَاءَانِ(2).

ث - المِذْرَوان: على(الْمِفْعَلان)، من الألفاظِ المُشتركةِ، أطلقتْهُ العَرَبُ على عِدَّةِ أُمورٍ؛ فقدْ يُرادُ به: ناحِيَتَا الرَّأْسِ، نحو قولهم: قَنَّعَ الشَّيْبُ مِذْرَوَيْهِ، أيْ: جانِبَي رأسِهِ، وهما فَوْدَاه، سُمِّيا(مِذْرَوين)؛ لأنَّهُما يَذْرِيَانِ، أيْ: يَشِيبانِ، والذِّرْوةُ هو الشَّيْبُ. وقدْ يُرادُ به: طَرَفَا الأَلْيَةِ، وقيل: فَرْعَا الأَلْيَتَيْنِ، وعليه قولُهم فيمَنْ جاءَ يتوعّدُ من غيرِ حقيقةٍ: جاءَ يَنْفُضُ مِذْرَويهِ(3)، وقول عنترة(4)يهجو عُمارة بن زيادٍ العَبْسيّ:

أحَوْلِي تَنفُضُ اِستُكَ مِذرَوَيها لِتَقتُلَني فَها أنَا ذَا عُمَارَا

وقَدْ يُرادُ بِهِ: طَرَفَا القَوْسِ، وهُما موقعُ الوترِ منْ أعلَى وأَسْفَلَ، وعليه قول أُميّة بن أبي عائذٍ الهُذَلي(5):

علَى عِجْسِ هتّافةِ المِذْرَوَيْـ نِ زَوْراءَ مُضْجَعَةٍ في الشِّمالِ

وقال ابنُ قُتيبة(6): المِذْرَوان: فَرْعَا كلِّ شيءٍ.

ولا يقال: مِذْرَى للواحدِ؛ لأنّهُ لو قيل: مِذْرَى، لقيل في التثنية: مِذْرَيَانِ؛ لأنّ ذواتِ الواوِ إذا وقعتْ فيهنَّ الواوُ رابعةً رَجعتْ إلى الياء، كما نَقولُ في مَلْهَى: مَلْهَيَانِ، وهو من لهوتُ، وفي مَغْزَى: مَغْزَيانِ، وهو من غَزَوْتُ، وإنَّما فُعِلَ ذلكَ؛ لأنَّ فِعلَهُ تَرجعُ فيه الواوُ إلى الياءِ إذا كانتْ رابعةً فصاعدًا، نحو: غَزَوْتُ، فإذا أُدخِلَ فيه الألفُ يُقالُ: أَغْزَيْتُ، وكذلكَ: غَازَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، وإنَّما وجبَ هذا لانقلابها في المضارعِ، نحو: يُغْزِي، ويَسْتَغْزِي، ويُغَازِي، وإنمّا انقلبتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها(7).

(1) الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر(ثنا)650/1.

(2) يُنظر: الكتاب392/3، 553، والمقتضب164/2، 87/3، والأصول 418/2 -419، وسر صِناعة الإعراب709/2.

(3) يُنظر: إصلاح المنطق399، وجمهرة الأمثال318/1، والمُستقصى46/2.

(4) شرح ديوانه88، وأمالي القالي201/1، وبعده في الديوان: متَى ما تلْقِني فردينِ ترجُفْ روانفُ إلْيَتَيْكَ وتُستطارا

(5) البيت له في: شرح أشعار الهذليين508/2، وخزانة الأدب515/7، والبيت لبعض هُذيل في أمالي القالي201/1. وهتّافة المِذروين هي القوسُ، وعَجْس القوس(بكسر العين وفتحها)، وعجزها: مِقْبضها الذي يقبضه الرامي منها، وقيل: هو موضع السهم منها، وزَوراء: مُعْوجّة.

(6) ينظر: أدب الكاتب602، والاقتضاب335/2.

(7) يُنظر: الكامل 133/1 -134، وشرح الكتاب للسيرافي139/4، 351/5.

خاتمة البحث:

في نهاية تطوافنا في جزئيّات هذه الظاهرة المتشعِّبة، نستطيعُ أنْ نخلُصَ إلى عددٍ من النتائجِ، أهمُّها ما يأتي:

1 - إنّ ظاهرةَ(ما لا واحِد له من لفظهِ في العربيّة) قدْ تنوّعَتْ في بابِ المُثنّى، بينَ أسماء - غير مصادِر - مُثنّاةٍ لَمْ يُستَعْملْ لَهَا مُفْرَدٌ منْ لَفْظِهَا، ومَصَادرَ مُثناةٍ لمْ يُستَعْمَلْ لها مصدرٌ مُفردٌ، وألفاظٍ سَمَاعيّة مُلحقة بالمُثنَّى لَمْ يُستعمَلْ لها مُفرَدٌ في كلامِ العَرَبِ، ولِكلٍّ منْ هذهِ التنوعاتِ تفاصيلُ وخصائصُ وأحكامٌ نحويّة وصرفيّة ودلاليّة، كَشَفَ عنْهَا هذا البَحْثُ وأبانَهَا.

2 - إنّ بعضَ لُغَاتِ العربِ ولَهَجَاتِهَا المُختلفة، كانَ لَهَا الأثرُ البيِّنُ في تنوُّعِ استعمالاتِ بعض الألفاظِ مُثنّاةً مِمّا لا واحِدَ له من لفظِهِ، في لفظِها وصِيغِها، أو في نُقصانها وزيادتِها، أو في تبدُّلاتها بينَ الإعرابِ والبناءِ، مثل(اثنان واثنتان).

3 - إنّ الألفَاظَ المُثنّاةَ ممّا لا واحدَ له من لفظهِ تخرجُ عن حَدِّ المثنَّى الحقيقي، وتأتي ملحقةً به في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا.

المصادر والمراجع

2- القُرآن الكَريم.

3- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: البَنّا، أحمد بن محمد(ت 1117ه)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.

4- أخبار أبي القاسم الزجاجي: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337ه)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

5- أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم(ت276ه)، تحقيق: د. محمد الدالي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.

6- أدب المجالسة: ابن عبد البر النميري(ت463ه)، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1989م.

7- ارتشاف الضرَب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745ه)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1998م.

8- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577ه)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1995م.

9- إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق(ت244ه)،تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط1، دار المعارف، مصر، 1956م.

10- الأصمعيات: الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب(ت216ه)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط2، 1964م.

11- الأصول في النحو: ابن السراج، محمد بن سهل(ت316ه)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي(ت1998م)، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.

12- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني(ت284 ﻫ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، بيروت، د. ت.

13- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي(ت542ﻫ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

14- الأمالي: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم(ت356ﻫ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

15- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي(ت666ﻫ)، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م .

16- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577ﻫ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.

17- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ﻫ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، 1979م.

18- إيضاح شواهد الإيضاح(ج2): القيسي، أبي علي الحسن بن عبد الله(ت ق6 ﻫ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

19- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت646ﻫ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2005م.

20- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبدالله الأشبيلي(ت688ﻫ)، تحقيق: د.عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

21- البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت255ﻫ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1968م.

22- تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي، محمد مرتضى الحُسيني(ت1205ﻫ)، تحقيق: عبد الستار فرّاج وآخرين، الكويت، 1988م .

23- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان(ت476ﻫ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1992م.

24- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ﻫ)، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986م.

25- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745ﻫ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م.

26- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672ﻫ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة،1967م.

27- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد(ت377ه)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990 - 1996م.

28- التعليقة على المُقرّب: ابن النحاس الحلبي، بهاء الدين محمد بن إبراهيم(ت698ه)، تحقيق: د. جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، 2004م.

29- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، مطابع مُديريّة دار الكتب بجامعة الموصل، العراق، 1981م.

30- التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفلة أبو سعيد السُّكري: ابن جني، أبو الفتح عُثمان(ت392 ه)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وزميلَيه، ط2، مطبعة العاني، بغداد، 1962م.

31- التنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، و د. تغريد محمد حسن، ط1، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، 2010م.

32- الجمل في النحو: المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، دار الفكر، دمشق، 1995م.

33- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل(ت395ه)، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988م.

34- الْحُروف: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق(ت244ه)، ضمن(ثلاثة كتب في الحروف)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1995م.

35- الحماسة البصرية: البصري، صدر الدين بن أبي الفرج(ت659ه)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

36- الحماسة المغربيّة: الجراوي التادِلِيّ، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (ت609ه)، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1991م.

37- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979م.

38- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت، د.ت

39- دراسات في اللغة والنحو: د. عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991م.

40- دقائق التصريف: ابن سعيد المؤدِّب، القاسم بن محمد(ت في القرن4 ه)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، وزميلَيْهِ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م.

41- ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، ت 275هـ، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، ط 1، مؤسسة إيف، بيروت، 1982م.

42- ديوان أبي ذؤيب. تحقيق وشرح: د. أنطونيوس بطرس، ط1، دار صادر، بيروت، 2003م.

43- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.

44- ديوان الأغلب العِجْلي، ضمن(شعراء أمويون): د. نوري حمودي القيسي، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، 1985م.

45- ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق وشرح: د. إميل يعقوب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1992م

46- ديوان الحطيئة. من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1981م.

47- ديوان الحماسة: أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي(ت231 ﻫ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشُّؤون الثقافيّة، بغداد، 1987م.

48- ديوان دُريد بن الصّمّة الجُشَمي. جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي، دار قُتيبة، دمشق، 1981م

49- ديوان ذي الرُّمّة. شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982م.

50- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الوثائق القومية، القاهرة، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، 1950م.

51- ديوان الشماخ بن ضرار النهشلي. تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، د. ت.

52- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1975م.

53- ديوان الطرماح بن حكيم. حقيق: د. عزة حسن، ط2، دار الشرق العربي، بيروت، 1994م.

54- ديوان العباس بن الأحنف. دار صادر، بيروت، 1978م.

55- ديوان الفرزدق. شرح وضبط: أ/ علي خريس، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1996م.

56- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت. د. ت.

57- ديوان الكُميت بن زيد الأسدي. جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.

58- ديوان الهذليين: تصحيح: أحمد الزين، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م.

59- رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري(ت449 ﻫ)، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطئ، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

60- سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ﻫ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.

61- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد (ت643ﻫ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م.

62- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ت385هـ)، تحقيق: محمد الريح هاشم، ط1، دار الجيل، بيروت، 1996م.

63- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، الحسن بن الحُسين(ت275هـ)، تحقيق: عبد الستار فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، ط2، دار التراث، القاهرة، 2004م.

64- شرح الأشموني على ألفية بن مالك: الأشموني(ت900هـ)، تقديم: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

65- شرح التسهيل: ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

66- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي(ت609هـ)، تحقيق: د.سلوى محمد عمر عرب، ط1، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1419هـ.

67- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت669هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، بغداد، 1982م.

68- شرح الحدود النحويّة: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي(ت972هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988م.

69- شرح ديوان أبي تمّام. ضبط وشرح: الأديب شاهين عطيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987م.

70- شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.

71- شرح ديوان الفرزدق. ضبط معانيه وشرحها: إيليا الحاوي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م.

72- شرح ديوان حاتم الطائي: محمد عبد الرحيم، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، 1991م.

73- شرح ديوان عنترة بن شدّاد. قدّم له وعلّقَ حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1981م.

74- شرح الشافية: رضي الدين الاستراباذي(ت680هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005م.

75- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، 1984م.

76- شرح شواهد الإيضاح: ابن بريٍّ، عبدالله(ت582هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1985م.

77- شرح شواهد المغني: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

78- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدُّوري، لجنة إحياء التراث في وزارة الثقافة، بغداد،1977م.

79- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي(ت577 ﻫ)، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط1، وزارة الثقافة، بغداد، 1988م.

80- شرح قطر الندى وبل الصَّدى: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ﻫ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ، ط11، القاهرة، 1383 ﻫ.

81- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي(ت680ﻫ)، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، السعوديّة، 1996م.

82- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672ﻫ)، تحقيق:علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

83- شرح المراح في التصريف: العيني، بدر الدين محمد بن أحمد(ت855ﻫ)، تحقيق: د. عبد الستار الجواري، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.

84- شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(ت643ﻫ)، دار صادر، بيروت، د. ت.

85- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر(ت645ﻫ)، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.

86- شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت646ﻫ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة– الرياض، 1997م.

87- شعر عبد الله بن الزبعرى. جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، بيروت، 1981م.

88- شعراء أمويون: د. نوري حمودي القيسي، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1985م.

89- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى(ت770ﻫ)، تحقيق: د. الشريف عبدالله البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.

90- صحيح البخاري(الجامع الصحيح المختصر): البخاري، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل الجعفي(ت256ﻫ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت، 1987م.

91- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت261ﻫ)، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

92- ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت669ﻫ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، 1980م .

93- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجُمحي(ت231ﻫ)، قراءة وشرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د. ت .

94- العدد في اللُّغة: ابن سِيدة النحوي، علي بن إسماعيل (ت458ﻫ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1993م

95- عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم(ت276ه)، شرح وضبط وترتيب فهارسه: د. يوسف علي طويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.

96- غريب الحديث: ابن سلاّم، أبو عبيد القاسم الهروي(ت224ه)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1396ه .

97- الغريب المصنّف: ابن سلاّم، أبو عُبيدٍ القاسم الهرَوي(ت224ه)، تحقيق: د. صفوان عدنان داوودي، ط1، دار الفيحاء، دمشق - بيروت،2005م.

98- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبدالله الإشبيلي(ت688ه)، تحقيق: د. فيصل الحفيان، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م.

99- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت285ه)، تحقيق: د. محمد الدالي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

100- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

101- كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب): أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد(ت377ه)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988 م.

102- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم(ت 276ه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984م.

103- اللُّباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، عبدالله بن الحسين(ت616ه)، ج1تحقيق: غازي مختار طليمات، وج2تحقيق: د.عبد الإله نبهان، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 2001م.

104- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711ه)، دار صادر، بيروت، د.ت.

105- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، تحقيق: حامد المؤمن، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

106- مجاز القرآن: أبو عبيدة مَعمر بن المُثنّى(ت210ه)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.

107- المرتجل: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد(ت567ه)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م .

108- المُزهر في علوم اللغة والأدب: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911ه)، تحقيق: فؤاد على منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

109- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377ه)، تحقيق: د.محمد الشاطر، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.

110- المسائل الشيرازيّات: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1،كنوز أشبيليا، الرياض، 2004م.

111- المساعد في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل(ت796هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،1984م.

112- المُستقصى من أمثال العرب: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت538هـ)، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

113- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

114- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد(ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

115- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين، دمشق ، 2002م.

116- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

117- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور(ت680هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي(المطبوع 3 أجزاء فقط)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999 -2000م.

118- المفصَّل في علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط1، دار عَمّار، عمّان - الأردن، 2004م.

119- المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(ت855هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2005م.

120- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد(ت285هـ)، تحقيق: د.عبد الخالق عضيمة(ت1984م)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1994م.

121- المقرّب: ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت669هـ)، تحقيق:د.عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد،1986م.

122- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت745هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

123- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلميّة، بيروت، 1979م.

124- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.